إلغاء المحكمة الاتحادية العراقية لاتفاقية خور عبد الله مع الكويت وأثرها في مستقبل العلاقات بين البلدين

م.د. حازم حميد جبر
مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة
Email: HazimAldahash@jmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق بإلغاء اتفاقية خور عبد الله الموقعة مع الكويت، ويحلل تأثير هذا القرار في مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين. يستعرض البحث خلفية الاتفاقية وسياقات توقيعها، والأسباب القانونية والسياسية التي استندت إليها المحكمة في إلغائها. كما يناقش ردود الفعل الإقليمية والدولية، خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، ويستشرف السيناريوهات المحتملة للعلاقات العراقية الكويتية، بين التصعيد والتفاهم. يخلص البحث إلى أن الإلغاء يعكس تعقيدات ملف السيادة البحرية، ويهدد بإعادة توتير العلاقات ما لم تُعالج تداعياته عبر الحوار والدبلوماسية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العراقية الكويتية، اتفاقية خور عبد الله، ترسيم الحدود العراقية، المحكمة الاتحادية العليا.

The Iraqi Federal Court's cancellation of the Khor Abdullah Agreement with Kuwait and its impact on future relations between the two countries

Lect . Dr. Hazim Hamid Jabr

Center of Basra and Arab Gulf Studies /University of Basrah

Email: HazimAldahash@jmail.com

Abstract

This study examines the decision of the Iraqi Federal Supreme Court to annul the Khor Abdullah Agreement signed with Kuwait and analyzes the impact of this ruling on the future of bilateral relations between the two countries. It reviews the background and context of the agreement, as well as the legal and political justifications cited by the court in its decision. The study also discusses regional and international reactions, particularly those from the Gulf Cooperation Council (GCC) states, and explores possible scenarios for Iraqi-Kuwaiti relations ranging from escalation to reconciliation. It concludes that the annulment reflects the complexities of maritime sovereignty and may reignite tensions unless addressed through dialogue and diplomacy.

Keywords: Iraqi-Kuwaiti relations, Khor Abdullah Agreement, Iraqi border demarcation ,Federal Supreme Court.

المقدمة

يمثل العراق من الدول المحورية في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، لما يمتلكه من موقع جغرافي استراتيجي وثروات طبيعية وقاعدة سكانية كبيرة. إلا أن العقود الماضية كانت حبلى بالأزمات والتحديات، بدءًا من الحروب الإقليمية إلى العقوبات الدولية والاحتلال والاضطرابات السياسية الداخلية. وقد ألقت هذه الظروف التاريخية بظلالها الثقيلة على شبكة علاقات العراق الخارجية، لا سيما مع دول الجوار، وأثرت في قدرته على إدارة ملفاته السيادية، بما في ذلك ملف ترسيم الحدود وتنظيم الملاحة.

ضمن هذا السياق، تُعدّ العلاقة العراقية–الكويتية واحدةً من أكثر العلاقات الثنائية حساسيةً وتعقيدًا، حيث ما تزال آثار الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ تُلقي بظلالها على طبيعة التفاعلات بين البلدين، على الرغم من محاولات التقارب وتطبيع العلاقات بعد عام ٢٠٠٣. ومن أبرز الملفات التي عكست هذه الإشكالية **اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله**، التي أُبرمت بين الجانبين، وصادق عليها البرلمان العراقي عام ٢٠١٣، إلا أن المحكمة الاتحادية العليا في العراق قرّرت في عام ٢٠٢٣ إلغاء القانون الذي كان يُشكّل الأساس التشريعي للمصادقة عليها، مما أثار جدلًا واسعًا بشأن شرعية الاتفاقية، وأثر ذلك في العلاقات بين بغداد والكويت.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل الخلفيات السياسية والقانونية لإلغاء اتفاقية خور عبد الله، واستشراف تأثير هذه الخطوة على مستقبل العلاقات العراقية–الكويتية، سواء من حيث تداعياتها على الأمن الإقليمي، أو انعكاساتها على فرص التعاون الثنائي في الملفات الحيوية، مثل الاقتصاد، والطاقة، والملاحة البحرية. كما يحاول البحث فهم ما إذا كان هذا التطور يُمثّل تراجعًا في مسار تطبيع العلاقات، أم فرصةً لإعادة التفاوض وفق معادلات جديدة، تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الجيوسياسية التي شهدها الإقليم في العقد الأخير.

إشكالية البحث

تُعدّ العلاقاتُ العراقية–الكويتية نموذجًا لعلاقاتٍ إقليميةٍ معقّدة، تتأثّر بعواملَ تاريخيةٍ وسياسيةٍ وقانونيةٍ متشابكة. ويُشكّل إلغاءُ المحكمةِ الاتحاديةِ العليا في العراق لاتفاقيةِ تنظيمِ الملاحةِ في خور عبد الله مع الكويت عام ٢٠٢٣ تطورًا قانونيًا وسياسيًا بالغ الحساسية، قد يُعيد فتحَ ملفاتِ الخلافِ الحدودي بين البلدين.

من هنا، تطرحُ الدراسةُ الإشكاليةَ التالية: إلى أيّ مدى سيؤثر قرارُ المحكمةِ الاتحاديةِ العراقية بإلغاء اتفاقيةِ خور عبد الله في مستقبل العلاقاتِ بين العراق والكويت؟ وهل يمكن اعتبارُ هذا الإلغاء

خطوةً تصعيديةً قد تُفاقم التوتراتِ الثنائية، أم أنّه يُمثّل فرصةً لإعادة التفاوض ضمن إطارٍ قانونيٍّ أكثر اتساقًا مع السيادةِ العراقية ومتطلباتِ الشراكةِ الإقليمية؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الأساسية الآتية:

إن إلغاء اتفاقية خور عبد الله من قبل القضاء العراقي قد يؤدي إلى تدهور نسبي في العلاقات العراقية–الكويتية على المدى القصير، نتيجة لتباين وجهات النظر القانونية والسياسية بين الطرفين، إلا أن هذا الإجراء قد يفتح المجال على المدى المتوسط لإعادة بناء علاقة تفاوضية أكثر توازنًا، تُراعي المصالح المشتركة وتعزز فرص التعاون الثنائي ضمن إطار سيادي وقانوني مستقر.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية التي تتعلق بفهم وتحليل التداعيات السياسية والقانونية لقرار المحكمة الاتحادية العراقية بإلغاء اتفاقية خور عبد الله، وأبرزها:

تحديد الأسباب والدوافع القانونية والدستورية التي استندت إليها المحكمة الاتحادية في قرار الإلغاء.

رصد ردود الفعل الكويتية تجاه هذا القرار، وتقييم آثاره الدبلوماسية.

استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات العراقية–الكويتية بعد هذا التطور.

اقتراح حلول ومقاربات استراتيجية يمكن أن تُسهم في تقليل التوتر وتعزيز مسار الحوار والتفاهم بين البلدين.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي–الوصفي لتحليل أبعاد قرار المحكمة الاتحادية بشأن إلغاء اتفاقية خور عبد الله، من خلال مراجعة الوثائق الرسمية، وقرارات المحاكم، والتصريحات السياسية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية.

وفي إطار الاستشراف المستقبلي، يوظف البحث منهج تحليل السيناريوهات لتقديم قراءة موضوعية لآفاق العلاقات الثنائية، بين احتمالات التصعيد، أو التفاهم، أو إعادة التفاوض وفق معادلات جديدة.

المبحث الأول: أهمية خور عبد الله وآثار اتفاقية تنظيم الملاحة على العراق

المطلب الأول: أهمية خور عبد الله ورؤية العراق للاتفاقية

يُعدّ خور عبد الله ممرًا مائيًا استراتيجيًا يقع في شمال الخليج العربي، ويفصل بين جزيرتَي بوبيان ووربة الكويتيتَين من جهة، وشبه جزيرة الفاو العراقية من جهةٍ أخرى. ويتميّز الخور بامتداده داخل الأراضي العراقية، حيث يتصل بخور الزبير، وهو موقع ميناء أم قصر، أحد أهم الموانئ العراقية، وذو تأثيرٍ كبيرٍ في الاقتصاد العراقي وحركة الاستيراد والتصدير.[١]

تنبع أهمية خور عبد الله من موقعه الذي يُمثّل قناة اتصالٍ مهمّة بين الموانئ العراقية والخليج العربي، وتعده الكويت حدودًا طبيعية تفصل بينها وبين العراق. لذلك، كان دائمًا محلّ نزاعٍ أزليّ يعود إلى مرحلة الدولة العثمانية وما بعدها، حتى يومنا هذا.

ظلّ الخلاف الحدودي بين العراق والكويت قائمًا حتى بعد قيام ثورة ١٧–٣٠ تموز ١٩٦٨، حيث استمرت الحكومة العراقية الجديدة في رفض توصيف الحدود الذي كان قائمًا في السابق. وقد أكدت الحكومة العراقية موقفها بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ في عام ١٩٧٣، مُعلنةً عدم اعترافها بالرسالة المنسوبة إلى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد عام ١٩٣٢، وكذلك بمحضر الاتفاق لعام ١٩٦٣. وأوضحت العراق موقفها بالاستناد إلى أن جزيرتَي وربة وبوبيان، إضافةً إلى الساحل المقابل لهما، تُعدّ جزءًا من الأراضي العراقية، مما يعكس استمرار الخلاف الحدودي بين البلدين.[٢]

استغلت الكويت ظروف الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) لتعزيز مطالبها الحدودية والتوسع على حساب الأراضي العراقية، وهو ما أدى إلى تفاقم التوترات بين البلدين.[٣]

وتُعد هذه العوامل، إلى جانب أسباب أخرى سياسية واقتصادية، من بين المحركات الرئيسة التي دفعت العراق إلى اجتياح الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠. نتج عن هذا الاجتياح فرض على العراق عقوبات دولية صارمة بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يصف الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين. كما اعتُبر العراق مخالفًا للمادة (٣٩) من الفصل السابع، ما أسس لشرعية استخدام القوة لإعادة الأمور إلى نصابها واستعادة الأمن الإقليمي.[٤]

بعد تغير النظام السياسي في العراق توالت الأحداث والمطالبات في ترسيم الحدود المائية من قبل الجانب الكويتي مستفيدة من المرحلة الانتقالية وحالة عدم الاستقرار النسبي في العراق مما أدى إلى[٥] :–

تم توقيع اتفاقية خور عبد الله في عام ٢٠١٢ كاتفاقية دولية أولية لترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت، إلا أنّ الاتفاقية أثارت جدلًا واسعًا داخل الأوساط السياسية والشعبية في العراق، حيث وُصِفت بأنها "اتفاقية خور عبد الله المُذلّة" عند عرضها لأول مرة في مجلس النواب العراقي.

وعلى الرغم من المعارضة، تمت إعادة التصويت عليها لاحقًا، مما أفضى إلى تمريرها. وقد صادق البرلمان العراقي على الاتفاقية في بغداد بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بهدف استكمال إجراءات ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

أثارت المصادقة على الاتفاقية مرةً أخرى جدلًا كبيرًا في العراق، حيث رأى فريقٌ من السياسيين العراقيين أن الحكومة السابقة، والدورة البرلمانية السابقة، قد تنازَلتا عن أراضٍ ومياهٍ عراقية لصالح الكويت من خلال هذه الاتفاقية.(٦)

لاسيما وان خور عبد الله يعتبر الشريان المائي الحيوي الذي يربط الموانئ العراقية بالمياه الدولية، حيث يُعد الممر الملاحي الوحيد الذي يتيح الوصول إلى غالبية الموانئ البحرية في العراق، بما في ذلك ميناء أم قصر، وهو الميناء الرئيس للبلاد الذي يتميز بأهميته الاستراتيجية في تعزيز النشاط التجاري ونقل البضائع، مما يجعله جزءًا أساسيًا من البنية التحتية البحرية في العراق.(٧)

أما بخصوص تقسيم خور عبد الله، فقد جرى بناءً على عملية التنصيف، وليس بناءً على "خط التالوك"، الذي يمثل أعمق نقطة ملاحية صالحة في الممرات المائية، ويُستخدم خط التالوك عادةً كأساس لترسيم الحدود البحرية وفقاً للقوانين والمعايير الدولية، نظرًا لكونه يُتيح أفضل مسار للسفن والملاحة البحرية.(٨)

في المقابل، يرى بعضُ الأطراف أن الاتفاقية الخاصة بخور عبد الله تُعدّ خطوةً طبيعية ضمن عملية استكمال ترسيم الحدود البحرية بين العراق ودولة الكويت، والتي جاءت استنادًا إلى قرارات دولية ملزِمة. ويُشير هذا الفريق إلى أن الاتفاقية ليست وليدة اللحظة، بل تُعدّ امتدادًا لقرارات مجلس الأمن الدولي، ولا سيما القرار رقم ٨٣٣ الصادر عام ١٩٩٣، الذي رسم الحدود البرّية بين البلدين بعد حرب الخليج الثانية.(٩)

ويؤكد المؤيدون أن هذه الاتفاقية تُعزز سيادة القانون الدولي وتدعم استقرار العلاقات الثنائية بين البلدين، من خلال وضع إطار قانوني واضح يُجنّب أي نزاعات مستقبلية حول المناطق الحدودية البحرية، كما يرون أن الالتزام بهذه الاتفاقيات يُعكس صورة إيجابية عن التزام الدولتين بالمعايير الدولية واحترام القرارات الأممية.(١٠)

يرى البعض أن الهدف الرئيس من اتفاقية خور عبد الله هو تحقيق عدة أهداف استراتيجية تصب في مصلحة العراق والكويت على حد سواء، من أبرز هذه الأهداف تمكين العراق من الخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي كان يفرض قيودًا صارمة على البلاد نتيجة الأوضاع التي أعقبت غزو الكويت عام ١٩٩٠، وقد اعتُبرت الاتفاقية خطوة أساسية في طي صفحة العقوبات الدولية وإعادة العراق إلى وضعه الطبيعي في المجتمع الدولي. (١١)

يذهب أصحاب الرأي المؤيد للاتفاقية بأنها تسعى إلى ترسيم الحدود البحرية بشكل دقيق وواضح بما يُسهم في تقليل التوترات والنزاعات المحتملة بين الجانبين، وخلق بيئة تعاونية تدعم الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى ذلك، كان من بين أهداف الاتفاقية تنظيم حركة الملاحة البحرية في خور عبد الله.(١٢)

ويذهب الرأي إلى أن الاتفاقية تضمنت بنودًا تُعنى بالمحافظة على البيئة البحرية في الممر الملاحي، حيث تهدف إلى الحد من التلوث وحماية النظم البيئية الحساسة في المنطقة، بما يضمن استدامة هذا المورد البحري الحيوي ويحقق المصالح المشتركة للعراق والكويت على المدى الطويل.(١٣)

من جانبٍ آخر، يرى المنتقدون لاتفاقية خور عبد الله أنها لم تخدم المصالح العراقية بالشكل المتوقع، بل اعتبروها خطوةً تُجسّد تنازلًا عن أراضٍ ومياهٍ عراقية لصالح دولة الكويت. ويُؤكّد هؤلاء أن الاتفاقية أدّت إلى فقدان العراق السيطرة على أجزاء حيوية من الممرّ الملاحي في خور عبد الله، مما أسفر عن تقليص منافذ العراق البحرية بشكلٍ كبير، وهو ما يُعدّ سابقةً خطيرة ذات تداعياتٍ سلبية على سيادة البلاد ومستقبلها الاقتصادي.

ويُشير هؤلاء إلى أن العراق أصبح فعليًا بلا منفذٍ بحريّ فعّال على الخليج العربي، الأمر الذي يزيد من التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، لا سيما في ظل اعتماده الكبير على التجارة البحرية في استيراد وتصدير السلع. كما يؤكدون أن تضييق المجال البحري سيؤثر سلبًا على قدرة العراق في تطوير موانئه وتعزيز نشاطه التجاري البحري، مما يُعمّق الأزمة الاقتصادية.(١٤)

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد البعض أن هذه الاتفاقية فتحت الباب أمام تصعيد التوترات مع الكويت بدلاً من حل الخلافات، مما يجعلها موضوعًا حساسًا يتطلب إعادة تقييم ومعالجة لضمان الحفاظ على حقوق العراق السيادية وتأمين مصالحه الاستراتيجية.(١٥)

والجدير بالذكر أن العراق، رغم الضغوطات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي مورست عليه من قبل المجتمع الدولي في عام ١٩٩٣، وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٣٣، وفرض دفع مبلغ ٦٠٠ ألف دولار كجزء من عملية ترسيم الحدود بينه وبين الكويت، إلا أنه – العراق – رفض دفع هذا المبلغ أو المشاركة في الاجتماعات الخاصة بهذا الشأن، مما يشير إلى الرفض الضمني لقرار الترسيم.

وكان ذلك الموقف العراقي يعكس رفضًا قاطعًا لمبدأ الترسيم الذي تم إقراره في ذلك الوقت، واعتبر أن الالتزام بالقرار يُعد تنازلاً عن سيادته، وهو ما دفعه إلى اتخاذ هذه الخطوة المتمثلة في الامتناع عن الدفع.(١٦)

وإن ذلك الموقف العراقي كان يعكس رفضًا قاطعًا لمبدأ الترسيم الذي تم إقراره في ذلك الوقت، واعتبر أن الالتزام بالقرار يعتبر تنازلاً عن سيادته، وهو ما دفعه إلى اتخاذ هذه الخطوة المتمثلة في الامتناع عنا لدفع.(١٧)

زار وفد تفاوضي عراقي الكويت قبل زيارة رئيس الوزراء العراقي، مكوّنًا من عدد من الشخصيات الحكومية البارزة، حيث ترأس الوفد وزير الخارجية، إلى جانب وزير المالية ووزير النقل. كما شمل الوفد وكيل وزير الخارجية محمد حجي حمود، بالإضافة إلى مجموعة من المستشارين وأفراد مقربين من رئيس الوزراء.

كانت هذه الزيارة تهدف إلى بحث سبل حل بعض القضايا العالقة بين العراق والكويت، بما في ذلك مسألة الترسيم البحري في خور عبد الله. وقد جاءت الزيارة في وقت حساس، حيث سعى الوفد العراقي إلى استكشاف فرص الحوار والتفاوض مع الجانب الكويتي، في محاولة لتخفيف التوترات وتحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية للعراق. لكن، ومع وجود مواقف متباينة، ظل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن القضايا الرئيسة معلقًا في ظل تعقيدات العلاقة بين البلدين وتأثيرات القرارات الدولية.(١٨)

ترأس الوفد الكويتي وزير الخارجية، الشيخ صباح الصباح، بينما كان المتفاوض الرئيس من الجانب الكويتي هو خالد جارالله. وكان الهدف الأساس من المفاوضات بالنسبة للكويت هو ضمان خروج العراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ماكان يمثل جزءًا من سياستها لإعادة العلاقات بين البلدين إلى مسارها الطبيعي بعد سنوات من التوترات.(١٩)

ورغم هذا، انتقد بعض أعضاء الوفد العراقي الموقف الكويتي، معتبرين أن الكويت استغلت الظروف الصعبة التي يمر بها العراق، بما في ذلك حالة الفوضى والضعف السياسي، لتعزيز موقفها وتحقيق مصالحها على حساب العراق. ورأوا أن الكويت كانت تسعى إلى فرض شروط قاسية قد تزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق.

لكن المفاوض الرسمي العراقي كان له موقف مختلف تمامًا، حيث أشاد بالموقف الكويتي، مؤكدًا أن الكويت أظهرت مرونة واستعدادًا للمساعدة في خروج العراق من تحت طائلة البند السابع، مشيرًا إلى أهمية الحوار في بناء الثقة بين البلدين وفتح آفاق التعاون الاقتصادي والسياسي. هذا الموقف كان يعكس رغبة العراق في إيجاد تسوية مرضية للطرفين، رغم الملاحظات والانتقادات التي ظهرت من بعض أعضاء الوفد العراقي.

المطلب الثاني: آثار اتفاقية خور عبد الله على العراق

تتمثل آثار وأهداف ومخاطر اتفاقية خور عبد الله في عدة جوانب حيوية تؤثر بشكل كبير على العراق، سواء من الناحية السيادية أو الاقتصادية فأن خور عبد الله يُعد جزءًا من الأراضي والمياه الإقليمية العراقية، وهو يعتبر ملكًا عراقيًا صرفًا وفقًا للمعايير الدولية. وبالتالي، فإن الاتفاقية التي تمّ بموجبها منح الكويت أولوية التحكم بالقناة الملاحية في خور عبد الله تعد انتهاكًا لسيادة العراق على جزء من أراضيه ومياهه. هذه الخطوة تُعرِّض العراق لخطر فقدان السيطرة على أحد ممراته المائية الرئيسة، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على حقوقه في استغلال هذه الموارد البحرية.[٢٠]

إن خور عبد الله يعد من أبرز القنوات الملاحية في المياه الإقليمية العراقية، فإن منح الكويت السيطرة أو الأولوية في التحكم به يُقلص قدرة العراق على إدارة وتنظيم حركة الملاحة البحرية بشكل مستقل. إذ يمكن أن يتسبب ذلك في تقليص حجم التجارة البحرية العراقية، مما يضر بالاقتصاد الوطني. ويتعذر على العراق استغلال هذا الممر الحيوي بشكل كامل بما يخدم مصالحه الاقتصادية.[٢١]

يُعتبر الممر الملاحي في خور عبد الله من الأصول الاقتصادية المهمة للعراق، حيث يُستخدم بشكل رئيس في نقل البضائع والنفط عبر الموانئ العراقية مثل ميناء أم قصر. وبالتالي، فإن الاتفاقية قد تؤدي إلى مضاعفة الضغوط الاقتصادية على العراق، في ظل تقليص مساحة سيادته البحرية. قد تكون هذه الضغوط بمثابة عقبة كبيرة في تعزيز التجارة البحرية وتنمية الاقتصاد العراقي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها البلد.[٢٢]

إن سيطرة الكويت على هذا الممر الملاحي قد يخلق تهديدًا طويل الأمد للأمن الاقتصادي العراقي. بما أن العراق يعتمد بشكل كبير على التجارة البحرية، فإن أي تقليل في سيطرته على الممرات المائية قد يحد من قدرته على تحقيق استفادة اقتصادية كاملة من هذا المورد المهم. في النهاية، من الممكن أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى تكبيل الاقتصاد العراقي وتعميق مشاكله الاقتصادية بشكل أكبر.[٢٣]

تعتبر اتفاقية خور عبد الله، من وجهة نظر الكثير من العراقيين، بمثابة اعتراف ضمني بميناء مبارك الكويتي، الذي يُعد مخالفًا للقوانين الدولية المتعلقة بالبحار، الميناء يقع في منطقة قريبة من خور عبد الله، وكان قد أثار جدلاً كبيرًا منذ بدء العمل فيه، إذ يراه البعض تهديدًا للمصالح العراقية في المنطقة، خاصة أنه يقع في مياه العراق الإقليمية، ورغم أن الميناء ليس له علاقة مباشرة بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ أو البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي كان يفرض عقوبات على العراق بعد غزو الكويت في ١٩٩٠، فإن بناء ميناء مبارك في تلك المنطقة يُعد خرقًا للقوانين البحرية

الدولية التي تنظم حقوق الدول في المياه الإقليمية والممرات المائية المشتركة. كما أن العراق يعتبر أي مشروع مائي في هذه المنطقة يتطلب موافقته، باعتبار أن خور عبد الله يعد جزءًا من مياهه الإقليمية وفقًا للقانون الدولي.[٢٤]

وفي ذات السياق يعتبر رفع أجور التأمين على السفن الداخلة إلى العراق، خاصة عبر ميناء أم قصر الذي يقع بالقرب من خور عبد الله، يمكن أن يشكل تحديًا اقتصاديًا كبيرًا ويؤدي إلى نتائج سلبية على حركة التجارة البحرية العراقية. فعندما ترتفع تكلفة التأمين، قد تجد الشركات البحرية أن تكاليف الشحن تصبح مرتفعة للغاية، مما يشجعها على البحث عن خيارات أكثر اقتصادية. وهذا يعني أن العديد من السفن قد تفضل التوجه إلى ميناء مبارك الكويتي، الذي يتسم بتكلفة تأمين أقل وربما تسهيلات أفضل، خاصة في حال كانت هناك ظروف تنظيمية أو لوجستية تجعل من ميناء مبارك خيارًا أكثر جذبًا.

في هذه الحالة، يمكن للكويت أن تستفيد من رسوم الملاحة البحرية عبر خور عبد الله، وهو الممر الملاحي الحيوي الذي كان في السابق ضمن المياه العراقية. كما أن التقارب الجغرافي بين الميناءين، في حال كان هناك تعاون في إدارة وتنظيم حركة التجارة، قد يعزز من النفوذ الكويتي في المنطقة. وبالتالي، ستكون الكويت في وضع يسمح لها بالاستفادة ليس فقط من الرسوم الجمركية والتأمينية على السفن المتجهة إلى ميناء مبارك، ولكن أيضًا من رسوم العبور عبر المياه المشتركة بين البلدين.

هذا الوضع يمنح الكويت امتيازًا إضافيًا في تعزيز مكانتها التجارية، ويساعدها في تأمين مصادر دخل جديدة من خلال زيادة الرسوم على التجارة العابرة لمياهها الإقليمية، مما يعزز من موقعها كمركز تجاري إقليمي رئيس. وفي المقابل، سيحرم العراق من بعض هذه الإيرادات، خاصة إذا تراجعت حركة السفن التجارية مما يزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي للعراق. وإن هذه المخاطر تعكس تزايد القلق في الأوساط العراقية بشأن تبعات الاتفاقية وتأثيراتها على السيادة الوطنية والعوائد الاقتصادية المستقبلية.[٢٥]

من جانب آخر أكدت الدراسات الجغرافية المتخصصة أن منطقة خور عبد الله تقع ضمن منطقة العوامة ١٦ و١٧، وهي مناطق استراتيجية هامة للملاحة البحرية في الخليج العربي. هذه المناطق تعتبر حيوية للسفن التي تستخدم خور عبد الله كمسار رئيس للوصول إلى الموانئ العراقية، وبالتالي فإن أي تعديل أو تغيير في هذه المناطق، سواء على مستوى السيادة أو البنية التحتية، يمكن أن يعرقل الحركة البحرية ويؤثر سلبًا على قدرة العراق في إدارة مياهه الإقليمية.[٢٦]

وفي هذا السياق، ينص قانون البحار الدولي على أن أي دولة لا يحق لها تعديل أو تغيير الجغرافيا البحرية في منطقة معينة إذا كان هذا التغيير سيضر بالدولة المجاورة، حتى وإن كانت الأراضي المعنية تتبع تلك الدولة. يعني ذلك أن أي إجراء قد تتخذه الكويت أو أي طرف آخر في منطقة خور عبد الله قد يتسبب في إعاقة الملاحة البحرية العراقية أو المساس بحقوق العراق في مياهها الإقليمية، سيكون غير قانوني بموجب القانون الدولي.[٢٧]

من خلال هذه المبادئ، يصبح واضحًا أن أي تحرك لتغيير أو تعديل الوضع الجغرافي أو الهيكلي في خور عبد الله بطريقة تؤثر على الملاحة العراقية يتعارض مع القوانين الدولية. كما أنه يعكس خطرًا على حقوق العراق السيادية في التحكم بمياهه الإقليمية والممرات البحرية الاستراتيجية، مما يعرض العراق للتهديدات الاقتصادية واللوجستية إذا تم تجاوز هذه القوانين.

وفي هذا المقام بدأ حراك رسمي متمثل بمطالبة برلمانية بضرورة مراجعة الاتفاقية ووضع الحلول المناسبة لها بشكل لا يعود بالضرر على العراق ويحفظ سيادته. [٢٨]

في ٢٠١٧/٤/٢٦ واستنادًا إلى الأمر النيابي رقم ٧٧ تم تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في اتفاقية قناة خور عبد الله الخاصة بتنظيم الملاحة البحرية بين العراق ودولة الكويت. كان الهدف من تشكيل هذه اللجنة هو دراسة ومراجعة الاتفاقية التي تم توقيعها بين العراق والكويت في عام ٢٠١٣، والتحقيق في مدى توافقها مع مصلحة العراق الوطنية وسلامته البحرية.[٢٩]

تشمل مهام اللجنة البرلمانية عدة نقاط أساسية، من بينها:[٣٠]

١. مراجعة النصوص القانونية: التأكد من أن الاتفاقية لا تتعارض مع القوانين الوطنية العراقية أو مع القوانين الدولية التي تحكم تنظيم الملاحة البحرية وحقوق السيادة على المياه الإقليمية.

٢. تحليل تأثير الاتفاقية على العراق: تقييم الأثر الاقتصادي والسياسي للاتفاقية على العراق، بما في ذلك تأثيرها على حقوق العراق في مياهه الإقليمية، وعلى حركة التجارة عبر ميناء أم قصر.

٣. تسليط الضوء على المخاطر المحتملة: دراسة المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن الاتفاقية، مثل تقييد حركة الملاحة العراقية أو زيادة التأثير الكويتي على الممرات المائية العراقية.

من خلال تشكيل هذه اللجنة، سعت الحكومة العراقية إلى ضمان حماية حقوق العراق السيادية في البحر، والتأكد من أن الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى في هذا المجال لا تخدم مصالح العراق ولا تُراعي مبدأ العدالة في العلاقات الدولية.

أثبت التقرير المقدم من قبل اللجنة البرلمانية المعنية بالتحقيق في اتفاقية قناة خور عبد الله أن هناك عدة نقاط هامة تتعلق بتأثير الاتفاقية على الوضع البحري في المنطقة، وأثرها في العراق والكويت على حد سواء. من أبرز ما ورد في التقرير:

١. عدم وجود حركة سفن كويتية في خور عبد الله: أشار التقرير إلى أن عدم وجود حركة للسفن الكويتية في منطقة خور عبد الله يشير إلى أن الاتفاقية ليست موجهة بالدرجة الأولى لتسهيل الملاحة الكويتية في هذه المنطقة. وهذا يعزز الفكرة القائلة بأن الهدف الرئيس للاتفاقية قد لا يكون مرتبطًا بتنظيم الملاحة البحرية بقدر ما هو مرتبط بمصالح أخرى، بما في ذلك التحكم في ممرات الملاحة بشكل يتناسب مع المشاريع الكويتية.

٢. الارتباط المباشر بميناء مبارك: أكد التقرير أن هناك صلة مباشرة بين الاتفاقية وميناء مبارك الكويتي، الذي تم بناءه في المنطقة القريبة من خور عبد الله. ويعتقد التقرير أن الاتفاقية تهدف إلى توفير بيئة قانونية وآمنة للمشروع الكويتي في ميناء مبارك، مما يعزز المصالح الكويتية في المنطقة ويضمن لها تحكمًا أكبر في الممرات المائية الاستراتيجية، في وقت يعتبر فيه ميناء مبارك نقطة محورية في شبكة الموانئ الكويتية.

٣. تفعيل الاتفاقية في الوقت الحالي ليس في مصلحة الكويت؛ إذ أوضح التقرير أيضًا أن تفعيل الاتفاقية في هذا الوقت ليس ذا فائدة كبيرة للكويت، نظرًا لأن ميناء مبارك لا يزال قيد الإنشاء ولم يتم تشغيله بالكامل بعد. وبالتالي، فإن تفعيل الاتفاقية في هذه المرحلة قد لا يضيف للكويت قيمة إضافية، بل قد يكون الهدف منها هو الاستعداد للمستقبل، عندما يصبح ميناء مبارك جاهزًا تمامًا، مما يسمح للكويت بالاستفادة من الاتفاقية بشكل أكبر بعد اكتمال المشروع.

كما أكد التقرير المقدم من اللجنة البرلمانية أنه بعد انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية، لم تشهد قناة خور عبد الله أي مساهمة فعلية من قبل الكويت في صيانة الممر الملاحي، وخصوصًا فيما يتعلق بالعمليات الحيوية التي تضمن سلامة الملاحة البحرية، مثل رفع الألغام التي خلفتها الحرب، وتنظيف القناة من الحطام أو أي عوائق أخرى قد تؤثر على حركة السفن، وكذلك عمليات الكري (إزالة الرواسب الطينية من قاع القناة) التي تُعتبر ضرورية لتأمين الملاحة المستمرة في القناة.

وهذه النقطة تشير إلى تراجع واضح في التعاون بين العراق والكويت في مجال صيانة قناة خور عبد الله، رغم أنها ممر ملاحي حيوي. ويعتبر التقرير أن الكويت لم تُظهر أي اهتمام جدي في معالجة هذه القضايا الهامة التي تؤثر بشكل مباشر على قدرة العراق على استخدام الممر بشكل فعال وآمن.[٣١]

هذا الإغفال يثير تساؤلات حول نيات الكويت في التعامل مع القناة، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها العراق في استخدام الممر البحري، مما يزيد من تعقيد الأوضاع البحرية بين البلدين ويعكس وجود قلق عراقي من أن الكويت قد تكون قد استغلت هذا الوضع لمصلحة مشروعاتها الخاصة في المنطقة، مثل ميناء مبارك.[٣٢]

النتيجة التي تبرز هنا هي أن الاتفاقية قد تكون قد غيرت التوازن في العلاقة بين العراق والكويت فيما يتعلق بالسيطرة على خور عبد الله، مما يثير التساؤلات حول مدى شرعية الاتفاقية وتأثيراتها على حقوق العراق البحرية في المنطقة.

بناءً على ذلك، يعتبر التقرير أن الاتفاقية تتجاوز دورها المفترض كتنظيم للملاحة البحرية، لتشمل تعديات على السيادة العراقية في أكثر من جانب، ما يعزز المخاوف العراقية من تأثيراتها السلبية على الأمن والسيادة البحرية في المنطقة.[٣٣]

تحدث التقرير البرلماني أيضًا عن الأضرار التي لحقت بقطاع الصيد البحري العراقي نتيجة للاتفاقية، مشيرًا إلى أن الصيد البحري العراقي قد تضرر جغرافيًا بسبب ضحالة سواحله البحرية. ويرجع ذلك إلى أن خور عبد الله، الذي يُعد الممر البحري الحيوي والمهم للصيد في المنطقة، قد تأثر بالاتفاقية بشكل سلبي، وأن معظم السواحل البحرية العراقية تمتاز بالضحالة مقارنة ببعض السواحل الأخرى في المنطقة، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات الناتجة عن تغيرات جغرافية أو تحديات بيئية في المياه المجاورة. وقد تُفاقم الاتفاقية هذه المشكلة، إذ قد تؤدي إلى تقليص مناطق الصيد المتاحة للعراق أو التأثير على البيئة البحرية بشكل يضر بالنظام البيئي الخاص بالثروة السمكية في المنطقة.[٣٤]

من خلال التأثيرات المترتبة على الاتفاقية، قد يصبح الصيد البحري العراقي أكثر صعوبة، حيث يؤدي تغيير الجغرافيا البحرية أو التأثيرات البيئية الناتجة عن المشاريع البحرية الكويتية، مثل ميناء مبارك، إلى تقليص المساحات المتاحة للصيد أو التأثير سلبًا على تنوع الحياة البحرية التي يعتمد عليها الصيادون العراقيون في رزقهم، وإن هذا النوع من الأضرار يُعتبر بمثابة تهديد للمصدر الرئيس للعديد من المجتمعات العراقية التي تعتمد على الصيد البحري كأحد مصادر رزقها الأساسية، ويُفاقم الوضع الاقتصادي في المناطق الساحلية العراقية.[٣٥]

أكد تقرير اللجنة البرلمانية التحقيقية أن خورعبدالله هو جزء لايتجزأ من السيادة العراقية منذ فترة الاحتلال البريطاني للعراق في بداية القرن العشرين. وأوضح التقرير أن هذا الممر المائي الحيوي، الذي يربط العراق بالخليج العربي، ظل تحت السيطرة العراقية طوال تاريخ العراق بما في ذلك بعد استقلاله.[٣٦]

وشدد التقرير على أن توقيع الاتفاقية بين العراق والكويت بشأن تنظيم الملاحة البحرية في خورعبد الله يمثل مساسًا مباشرًا بسيادة العراق البحرية على موانئه. وأشار إلى أن هذه الاتفاقية قد تُضعف قدرة العراق على التحكم في أحد أهم ممراته المائية الاستراتيجية، وبالتالي تؤثر سلبًا في سيادته البحرية وحقوقه في مياهه الإقليمية.[٣٧]

كما أضاف التقرير النيابي أن العراق، بموجب القوانين الدولية الخاصة بالبحار، يحق له السيطرة الكاملة على خور عبدالله، وأن أي اتفاق أوتعديل لحقوقه في هذه المنطقة يجب أن يُوافق عليه من قبل السلطات العراقية بشكل كامل. واعتبرت اللجنة أن الاتفاقية قد تفتح الباب لتقليص السيطرة العراقية على هذا الخور، مما يُعد انتهاكً الحقوق السيادة الوطنية.(٣٨)

هذه النتائج تُظهر أن هناك العديد من الأسئلة حول دوافع الاتفاقية وتوقيتها، وأثرها في العراق، خاصة فيما يتعلق بالسيادة على مياهه الإقليمية وحرية الملاحة في خور عبد الله

المبحث الثاني/ آثار إلغاء الاتفاقية على مستقبل العلاقات العراقية الكويتية

المطلب الأول: تداعيات إلغاء اتفاقية خور عبد الله

تعد جهات برلمانية عراقية اتفاقية خور عبد الله مخالفة للقانون، لأنها وُقّعت قبل ١٦ شهرًا من عرضها على البرلمان للتصويت. ولم تلتزم العملية القانونية التي أُبرمت من خلالها الاتفاقية بالإجراءات الدستورية السليمة، حيث كان من المفترض عرض الاتفاقية على البرلمان لمناقشتها والموافقة عليها قبل توقيعها. وبالتالي، فإن توقيع الاتفاقية قبل عرضها على البرلمان يُعد انتهاكًا للإجراءات الدستورية التي تضمن أن البرلمان هو صاحب الحق في الموافقة على الاتفاقيات الدولية التي قد تؤثر في السيادة الوطنية.(٣٩)

من جانب آخر يرى أن الكويت لا تواجه اي مشكلة، حيث تمتلك امتدادًا بحريًا كبيرًا يصل إلى ٦٠٠ كيلومتر، في حين أن العراق لا يمتلك سوى ٤٦ كيلومترًا من الساحل البحري، مما يجعل خور عبد الله الممر البحري الوحيد للعراق، ولذلك، فإن حرمان العراق من استخدام هذا الممر يعني إعاقة حقه السيادي في الملاحة في مياهه الإقليمية.(٤٠)

وما يجب الإشارة إليه أن الاتفاقية قد تم الترويج لها تحت شعار تنظيم الملاحة البحرية، ولكن في الحقيقة، كان الهدف من ورائها هو حرمان العراق من السيادة البحرية على مياهه، ومنع مرور السفن العراقية ضمن مياهه الإقليمية، في الوقت الذي لا توجد ملاحة كويتية في المنطقة المقابلة.(٤١) من جانبها طالبت اللجنة التحقيقية البرلمانية بالعمل على تنفيذ مجموعة من التوصيات القانونية للتعامل مع اتفاقية خور عبد الله والمخاطر التي تترتب عليها، ومن أبرز هذه التوصيات.(٤٢)

١- إقامة دعوى قضائية في المحكمة الاتحادية للطعن في الاتفاقية، وكذلك إقامة دعوى قضائية أمام المحاكم الدولية ضد موقع ميناء مبارك الكويتي المزمع إنشاؤه في خور عبد الله، بوصفه مخالفًا للمادة ٧٠ من قانون البحار الذي ينظم حقوق الدول في المياه الإقليمية والممرات البحرية.

٢- تكليف الحكومة العراقية فريقًا متخصصًا من وزارتي الخارجية والنقل، إلى جانب مستشارين قانونيين وخبراء في ترسيم الحدود، للطعن في القرارات الدولية الصادرة بشأن ترسيم الحدود بين العراق

والكويت، والعمل مع الجهات الأممية المختصة لمراجعة هذه القرارات بشكل مستمر حتى يتم التوصل إلى ترسيم نهائي للحدود بين البلدين.

٣- عدم تفعيل اتفاقية الربط السككي بين العراق والكويت، إلا بعد إلغاء اتفاقية خور عبد الله، حيث إن هذه الاتفاقية تعد جزءًا من ترتيبٍ أكبر يمكن أن يؤثر في السيادة العراقية.

٤- إبلاغ الحكومة العراقية الجانب الكويتي بالتريث في إدخال الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك لعدم وجود ما يستدعي تفعيلها في الوقت الحالي، والمطالبة بتكليف فريق قانوني متخصص، إلى جانب خبراء في ترسيم الحدود، لمتابعة التطورات القانونية المتعلقة بالاتفاقية وحماية حقوق العراق في مياهه الإقليمية.

من خلال هذه التوصيات، تسعى السلطة التشريعية العراقية إلى ضمان أن يتم التعامل مع اتفاقية خور عبد الله بشكل قانوني، يضمن عدم المساس بسيادة العراق البحرية ويحمي مصالحه في المنطقة.[٤٣]

وفي السياق ذاته يرى الخبراء بأن اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، الموقعة بين العراق والكويت عام ٢٠١٢، تتضمن مجموعة من البنود المتعلقة بإمكانية الإلغاء وتنظيم الأنشطة البحرية مثار جدل بسبب احتمالية تفسيرها بطرق قد تؤثر في الاستقرار في المنطقة، ومن بين هذه البنود، تبرز الفقرات التالية: -

إمكانية إلغاء الاتفاقية

تنص الاتفاقية على بند يتيح لأي من الطرفين إنهاء الاتفاقية بعد إشعار الطرف الآخر بذلك قبل مدة لا تقل عن ستة أشهر. يمنح هذا البند مرونة للطرفين لإعادة تقييم التزاماتهم بناءً على الظروف السياسية والاقتصادية أو تطورات أخرى قد تؤثر في الاتفاقية. [٤٤]

استثناء السفن العسكرية وخفر السواحل

تتضمن الاتفاقية نصًا صريحًا بعدم تطبيق أحكامها على السفن الحربية وخفر السواحل التابعة لكلا البلدين. يشير هذا إلى أن الاتفاقية تركز بشكل أساسي على الملاحة التجارية والمدنية، وتستثني الأنشطة ذات الطابع العسكري لضمان عدم تأثيرها في السيادة الأمنية لكل طرف.[٤٥]

ضوابط على أنشطة الصيد

تشدد الاتفاقية على مسؤولية كل طرف في منع الصيادين من التواجد في الجزء من الممر الملاحي الذي يقع ضمن البحر الإقليمي الخاص به. يعكس هذا البند رغبة الطرفين في تقليل التوترات الناتجة عن الأنشطة غير القانونية أو النزاعات المتعلقة بمصادر الصيد في المنطقة.[٤٦]

والملاحظ أن هذه البنود تشير إلى حساسية الممر الملاحي وضرورة إيجاد توازن بين مصالح العراق والكويت، كما تعكس إدراك الطرفين لحساسية القضايا البحرية والتحديات المتعلقة بإدارة الحدود المائية.

في الرابع من سبتمبر لعام ٢٠٢٣، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق قرارًا قضى بعدم دستورية القانون المتعلق بالمصادقة على اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله مع الكويت، جاء هذا الحكم استنادًا إلى الدستور العراقي الذي يشترط تنظيم المصادقة على المعاهدات والاتفاقات الدولية من خلال قانون يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب العراقي.

يشير قرار المحكمة إلى أن المصادقة السابقة على الاتفاقية لم تراعِ الإجراءات الدستورية المطلوبة، مما أثار جدلًا قانونيًا وسياسيًا داخل العراق. كما يعكس القرار التوترات المستمرة في العلاقات العراقية–الكويتية بشأن المسائل الحدودية، خاصة أن خور عبد الله يُعتبر شريانًا اقتصاديًا مهمًا، سواء للعراق الذي يعتمد على ميناء أم قصر، أو للكويت التي ترى في الاتفاقية تنظيمًا ضروريًا لمصالحها البحرية.

أستندت المحكمة الاتحادية العليا العراقية في حكمها بعدم دستورية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في خور عبد الله، الموقعة بين العراق والكويت عام ٢٠١٢، إلى مجموعة من المبررات القانونية والدستورية، التي ترتكز على آليات المصادقة على الاتفاقيات الدولية وفقًا للدستور العراقي، وفيما يلي تحليل لهذه المبررات:

١–القانون رقم ٤٢ لعام ٢٠١٤.

صادق البرلمان العراقي على الاتفاقية بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤، وهو الإطار القانوني الذي أقر بموجبه مجلس النواب هذه الاتفاقية. ومع ذلك، ترى المحكمة أن هذا القانون لم يستوفِ الشروط الدستورية المطلوبة لمصادقة مثل هذه الاتفاقيات.

٢–تعارض مع القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠١٥ .

أقر العراق لاحقًا القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠١٥، الذي وضع معايير أكثر صرامة للمصادقة على الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك شرط موافقة أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان، كما تنص عليه الفقرة الرابعة من المادة ٦١ من الدستور العراقي. وبالتالي، فإن المصادقة على الاتفاقية بالأغلبية البسيطة في عام ٢٠١٤ اعتُبرت غير متوافقة مع النصوص الدستورية التي تنظم المصادقة على الاتفاقيات بعد صدور القانون رقم ٣٥.

٣- مخالفة واضحة للدستور

وفقًا للنقطة الرابعة من المادة ٦١ من الدستور العراقي، فإن المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية يجب أن تتم بأغلبية ثلثي أعضاء البرلمان، وهو ما لم يتحقق عند إقرار اتفاقية خور عبد الله. وبهذا، اعتبرت المحكمة أن المصادقة تمت بشكل غير قانوني، مما يجعل الاتفاقية غير دستورية.

٤- سلطة المحكمة الاتحادية العليا

المحكمة الاتحادية العليا، بوصفها الجهة القضائية العليا التي تراقب دستورية القوانين والأنظمة، رأت أن القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ الذي أقر الاتفاقية يتعارض مع الدستور، ولذلك، أصدرت حكمها بعدم دستورية الاتفاقية.

٥- الوضع القانوني للاتفاقية

بناءً على هذا الحكم، علّقت الحكومة العراقية العمل بالاتفاقية من جانبها، مما يعني أن الاتفاقية لم تعد مُلزمة قانونيًا للعراق، ومع ذلك، تبقى الاتفاقية نافذة من الجانب الكويتي، ما قد يخلق وضعًا قانونيًا ودبلوماسيًا معقدًا بين البلدين.

الموقف الكويتي من قرار العراق إلغاء الاتفاقية

بعد صدور حكم المحكمة الاتحادية العراقية العليا بإلغاء انفاقية خور عبدالله، لم ترحب الحكومة الكويتية به، وتم رفضه من قبل مجلس الوزراء، الذي أصدر بياناً جاء فيه إن"حيثيات الحكم تضمنت إدعاءات تاريخية باطلة".

ولم تكتفِ الكويت بهذا الرفض، بل استدعت سفير العراق لديها المنهل الصافي، وسلمته مذكرة احتجاج على حكم المحكمة الاتحادية.[٤٧]

كما بحث وزير خارجية الكويت سالم عبد الله الجابر الصباح، في ٢٧ سبتمبر، مع نظيره البريطاني يجيمس كليفرلي، حكم المحكمة الاتحادية العراقية، و"مسألة إلغاء بغداد لبروتوكول المبادلة الأمني في خور عبد الله مع الكويت والموقع عام ٢٠٠٨".[٤٨]

وفي رد قانوني وأكاديمي على حكم المحكمة الاتحادية العراقية، أشار مركز البحوث والدراسات الكويتية، أن الحكم وقع في تناقض مع حكم سابق للمحكمة نفسها أصدرته في /١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

كما استندت الكويت للقرار الأممي والوثائق التاريخية فقد اعتمدت في موقفها الداعم لاتفاقية الملاحة البحرية في "خور عبد الله" على القرار الأممي رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ والوثائق التاريخية المرتبطة بترسيم الحدود. ويوضح هذا الاستناد الطبيعة القانونية والسياسية التي تستند إليها الكويت لضمان احترام الاتفاقية باعتبارها جزءًا من التزامات دولية ملزمة. [٤٩]

فضلاً عن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٣٣ في إطار تسوية النزاعات بين العراق والكويت بعد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠. واعتمدت الكويت أيضًا على وثائق تاريخية، منها اتفاقيات سابقة تؤكد السيادة على الممر المائي، بالإضافة إلى خرائط تدعم موقفها القانوني.

تعتبر الكويت أن خور عبد الله يُشكّل ممرًا استراتيجيًا مهمًّا للملاحة البحرية وحركة التجارة. ولذلك، ترى الكويت أن تنظيم الملاحة فيه ليس فقط ضمانًا لمصالحها، بل أيضًا التزامًا قانونيًا دوليًا يضمن استقرار المنطقة. وتأخذ الكويت الأبعاد القانونية أساسًا لموقفها تجاه الاتفاقية مع العراق، وتعتبر القرار ٨٣٣ مرجعًا دوليًا ملزمًا، مما يجعل الاتفاقية الموقعة امتدادًا قانونيًا لتطبيق هذا القرار. كما تستند أيضًا إلى مبدأ سيادة القانون الدولي، وتعتبر الالتزام بالقرارات والاتفاقيات أمرًا ضروريًا لتعزيز مبدأ احترام سيادة الدول والقانون الدولي.

موقف مجلس التعاون الخليجي من قضية "خور عبد الله" بعد قرار الإلغاء

في إطار التطورات المتعلقة باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في "خور عبد الله" بين العراق والكويت، دعا مجلس التعاون الخليجي، في اجتماعه الـ١٥٧ لوزراء الخارجية الذي عُقد في الرياض يوم الخميس ٧ سبتمبر ٢٠٢٣، العراق إلى احترام سيادة الكويت والامتناع عن انتهاك القرارات والاتفاقيات الدولية التي تم التوصل إليها بين البلدين.

وشدّد مجلس التعاون الخليجي على أهمية احترام قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣، الذي تم بموجبه ترسيم الحدود بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الثانية، واعتباره الأساس القانوني الذي يحكم العلاقات الحدودية بين البلدين. كما أكد المجلس ضرورة التزام العراق باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في "خور عبد الله"، التي تم التوصل إليها بين بغداد والكويت، والتي تم إيداعها في الأمم المتحدة. وطالب مجلس التعاون الخليجي بضرورة استكمال ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت لما بعد العلامة ١٦٢، وهي نقطة حدودية تقع في البحر وتُعدّ جزءًا من الاتفاقيات السابقة بين البلدين.[٥٠] من خلال هذه الدعوة، يسعى مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة عبر وضع إطار قانوني واضح يُحدّد الحدود البحرية لكل من البلدين، ويمنع أي تحركات قد تؤدي إلى توترات جديدة في المستقبل.

وفي بيانٍ صدر عن المجلس، تم التأكيد على رفضه القاطع لأي انتهاك يمسّ سيادة الكويت، بما في ذلك أي إجراء من شأنه المساس بأراضيها أو ممراتها البحرية. وأكد المجلس على ضرورة أن تحتفظ الكويت بحقّها الكامل في الرد على أي خرق لسيادتها عبر القنوات القانونية، وذلك بما يتماشى مع الأعراف الدولية والقرارات الأممية. كما شدّد المجلس على أن الالتزام بالاتفاقيات والقرارات الدولية يُسهم في الضغط على العراق لإيجاد حلول دبلوماسية تضمن تنفيذ الاتفاقيات الموقّعة مع الكويت.[٥١]

من خلال هذا التوجيه، يهدف المجلس إلى الحيلولة دون تصاعد الخلافات إلى مرحلة قد تؤثر سلبًا في التعاون الإقليمي أو في استقرار منطقة الخليج.

كما دعا وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال اجتماعهم الأخير، الحكومة العراقية إلى اتخاذ إجراءات عملية وفورية لمعالجة التداعيات السلبية الناجمة عن التطورات الأخيرة المرتبطة بتنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله. وقد شدد الوزراء على أهمية التزام العراق بالاتفاقيات الثنائية الموقعة مع دولة الكويت، وضرورة احترام المبادئ الراسخة في القانون الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بسيادة الدول وتنظيم الحدود البحرية.

وأعرب الوزراء عن قلقهم من أن الإجراءات العراقية قد تؤثر سلبًا على استقرار المنطقة، وتُقوّض جهود تعزيز التعاون البحري الإقليمي، داعين بغداد إلى تبني سياسات مسؤولة تعزز الثقة المتبادلة وتحفظ الأمن القانوني للممرات المائية المشتركة.[٥٢]

هذه المواقف من قبل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تدلل على سعي دول المجلس إلى اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية والقانونية من أجل حل النزاع الحدودي بين العراق والكويت.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات العراقية الكويتية بعد قرار إلغاء الاتفاقية

بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية العراقية بإلغاء اتفاقية خور عبد الله، تأثرت العلاقات بين العراق والكويت، إذ ينظر كل من الطرفين إلى القرار من زاوية مختلفة، وفق ما يراه من منفعة أو ضرر. ولذلك، يتطلب البحث — ووفقًا للمعطيات المتاحة — تقديم عدة سيناريوهات تستشرف طبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين، وترجّح أكثرها احتمالًا.

السيناريو الأول

يفترض هذا السيناريو الجانب التشاؤمي وتدهور العلاقات العراقية–الكويتية بعد إلغاء اتفاقية خور عبد الله. ففي عام ٢٠٢٣، صوّت البرلمان العراقي لصالح إلغاء الاتفاقية المبرمة مع الكويت عام ٢٠١٣، مما أثار ردود فعل سياسية ودبلوماسية حادة من الجانب الكويتي، وولّد مخاوف من تدهور العلاقات الثنائية. وتُعدّ هذه الخطوة تطورًا حساسًا في مسار العلاقة بين الدولتين، لما تحمله الاتفاقية من دلالات قانونية وسيادية.

وفي هذا السياق، يمكن رسم سيناريو تشاؤمي يُحتمل فيه تصاعد التوترات وتدهور العلاقات على مستويات مختلفة.

ويُلاحظ أن الخطاب الإعلامي في كل من العراق والكويت عقب إلغاء الاتفاقية اتّسم بتصاعد حدة الاتهامات والمواقف، لا سيما عبر وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية. فقد وُصفت الخطوة العراقية بأنها "اعتداء على السيادة" من قِبل الجانب الكويتي، في حين اعتبرها بعض السياسيين

العراقيين "استعادة للحقوق"[٥٣] ،ويؤدي استمرار هذا الخطاب إلى خلق بيئة عدائية تُغذي الشارع وتُصعّب من فرص التهدئة.[٥٤]

تراجع التعاون الاقتصادي والجمركي بين العراق عبر منفذ البصرة والكويت فإن البصرة تمثل البوابة الاقتصادية الأهم للعراق نحو الخليج، وتربطها بالكويت مصالح تجارية ومنافذ حدودية حيوية مثل منفذ صفوان. ومن المرجح أن يؤدي التوتر السياسي إلى تباطؤ التعاون الجمركي وإعادة النظر في المشاريع المشتركة، أبرزها مشاريع الربط ألسككي والموانئ.[٥٥]

ومع تصاعد الخلاف، يُتوقع أن تنعكس التوترات على أداء المؤسسات الإقليمية، حيث قد تلجأ الكويت إلى طلب بيانات تضامنية من مجلس التعاون أو الضغط عبر جامعة الدول العربية، مما يحرج العراق دبلوماسياً ويؤدي إلى تباعد مواقفه مع الأطراف الخليجية.[٥٦]

وقي خضم حدة المواقف بين البلدي من المحتمل تدويل الخلاف، ولجوء الكويت إلى مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية، فإذا تصاعدت حدة الخلاف، من المرجح أن تلجأ الكويت إلى أدوات القانون الدولي، مستندة إلى قرارات مجلس الأمن السابقة مثل القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)[٥٧] الذي ثبت الحدود البحرية بعد حرب الخليج، مما قد يضع العراق في مواجهة ضغط دولي.[٥٨]

وعلى وفق هذا السيناريو التشاؤمي يمكننا التنبؤ بأن التصعيد في الخطاب الوطني داخل العراق والكويت لاسيما وأن الأزمات الحدودية عادة ما تُغذي النزعات القومية، حيث يُستثمر الخلاف في الخطاب السياسي الداخلي لتعزيز شرعية النخب الحاكمة، وهو ما شوهد في بيانات بعض السياسيين من الجانبين عقب إلغاء الاتفاقية، مما يعيد للأذهان النبرة العدائية التي سبقت غزو الكويت عام ١٩٩٠.[٥٩]

كما يمكن أن تتعقد فرص الاستثمار الكويتي في العراق لاسيما أن الكويت تُعد من أبرز المانحين للعراق بعد ٢٠٠٣، وأسهمت في مؤتمر إعادة الإعمار في الكويت ٢٠١٨.[٦٠] لكن التصعيد السياسي يهدد هذه العلاقات، ما يدفع المستثمرين الكويتيين إلى تجنب السوق العراقية، خوفاً من غياب الاستقرار القانوني والسياسي.[٦١]

من جانب آخر يحتمل أن يجر التصعيد حدوث مناوشات حدودية بحرية أو تجارية رمزية، رغم أن وقوع نزاع مسلح مستبعد، فإن السيناريو التشاؤمي يفتح المجال لمواجهات رمزية مثل توقيف قوارب، تشديد إجراءات عبور الشاحنات، أو تنظيم مظاهرات شعبية عند الحدود، ما يزيد من التوتر دون أن يبلغ حد الحرب.[٦٢]

ومع ارتفاع حدة المواقف المتصلبة يزداد الاصطفاف الإقليمي، وقد تسعى الكويت إلى تحصين موقفها من خلال التقارب مع حلفائها في الخليج والغرب، خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا،[٦٣] وهو ما قد يُفسر بإجراء تدريبات بحرية مشتركة أو توقيع مذكرات أمنية جديدة في الخليج.[٦٤]

إذاً يمكن الاستنتاج أن هذا السيناريو التشاؤمي بأن العلاقات بيت البلدين قد تمتد من التصعيد الإعلامي إلى أروقة المؤسسات الدولية، مروراً بتأزم العلاقات الاقتصادية والسياسية، وتبرز الحاجة إلى تبني آليات دبلوماسية فعالة لمنع تحول الخلاف الحدودي إلى أزمة إقليمية، خاصة في ظل البيئة الخليجية الحساسة.

السيناريو الثاني

يفرض هذا السيناريو الاعتدال في العلاقات العراقية–الكويتية بعد إلغاء اتفاقية خور عبد الله

تمثّل اتفاقية خور عبد الله (٢٠١٣) إحدى أبرز المحطات القانونية في تسوية ملف ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وقد أُبرمت وفقًا لمخرجات قرار مجلس الأمن ٨٣٣ لعام ١٩٩٣، إلا أن إلغاء البرلمان العراقي للاتفاقية في عام ٢٠٢٣ أعاد الخلاف الحدودي إلى الواجهة، ما أثار مخاوف من انزلاق العلاقات نحو التأزيم. في المقابل، ثمة سيناريو معتدل يُرجَّح فيه أن يبقى الخلاف قائمًا دون أن يبلغ مرحلة الانفجار، وذلك عبر الجمود المدروس واحتواء التوترات بما لا يضر بالمصالح العليا للطرفين.

في هذا السياق، يظل الخلاف قائمًا على مستوى التصريحات والبيانات، مع حرص الجانبين على عدم تجاوز خطوط حمراء دبلوماسية قد تؤدي إلى قطيعة شاملة. ويمكن الاستدلال على هذا النمط من السلوك عبر مراقبة بيانات الخارجية الكويتية، التي اكتفت بالتنديد بخطوة العراق دون سحب السفير أو طرد الدبلوماسيين، وهو ما يعكس رغبة في ضبط التوتر.[٦٥]

اذاً يتسم هذا السيناريو باستمرار العلاقات الدبلوماسية، لكن ضمن مستوى منخفض من التواصل، وتقتصر البيانات المتبادلة على التوضيح أو التنديد، دون اللجوء إلى خطوات تصعيدية كالاستدعاء الدائم للسفراء أو تعليق الاتصالات الرسمية. هذا ما يُظهر حرصاً على إبقاء القنوات مفتوحة حتى في ظل الخلاف.[٦٦]

من جانب آخر يُعد مشروع الربط السككي بين البصرة والكويت، وكذلك تطوير الموانئ مثل "ميناء مبارك الكبير" و"ميناء الفاو الكبير"، من أهم مؤشرات التعاون الاقتصادي، وفي السيناريو المعتدل، قد يتم تجميد هذه المشاريع مؤقتاً بذرائع فنية أو تمويلية دون إعلان رسمي بإلغائها، كوسيلة لامتصاص التوتر دون المساس بمبادئ التعاون طويلة الأمد.[٦٧]

وفي ظل الجمود الظاهري، قد تُفتح قنوات خلفية غير معلنة للحوار، إمّا برعاية وساطة عربية (مثل السعودية أو قطر التي تُجيد لعب دور الوسيط الإقليمي)، أو عبر مبعوثين أممين. وتاريخ العلاقات العراقية–الكويتية مليء بالسوابق التي لجأت فيها الأطراف إلى الحوار غير العلني لتفادي الإحراج السياسي أو الشعبي.(٦٨)

في هذا السيناريو يتوقع بقاء العلاقات في مستوى منخفض من التنسيق والبقاء على نمط من الجمود على الحد الأدنى من العلاقات، مثل استمرار التمثيل الدبلوماسي والتبادل التجاري الأساس، لكنه يفتقر إلى التنسيق الثنائي الفعّال في الملفات الحيوية مثل الأمن البحري أو مشاريع الطاقة، مما يجعل العلاقة قائمة لكن غير منتجة.(٦٩)

ونتيجة هذا الجمود، من غير المرجح أن يتم توقيع اتفاقيات استراتيجية جديدة أو الإعلان عن مشاريع تنموية مشتركة.(٧٠) فرغم استمرار العلاقات الرسمية، إلا أن فقدان الثقة بين النخب السياسية في الطرفين يُعيق تحويل النيات إلى تعاون فعلي، خصوصاً في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة.(٧١)

وفي مثل هذه الحالات غالباً ما تُركن القضية إلى حالة انتظار طويلة الأمد، يُعوَّل فيها على تغيّر القيادات السياسية في بغداد أو الكويت، أو تبدل أولويات الإقليم، لإعادة طرح الاتفاقية من جديد أو التوصل إلى صيغة بديلة، مثل هذا الانتظار يُبقي الملف في حالة "تعليق سياسي"، وهي سمة شائعة في الكثير من الملفات العربية المؤجلة.(٧٢)

هذا السيناريو المعتدل يعكس نهجاً عقلانياً من الطرفين يُحافظ على العلاقات دون تصعيد، لكنه يفتقر إلى الديناميكية اللازمة لحل الخلاف جذرياً. ورغم أن هذا السيناريو يُجنّب المنطقة تداعيات سياسية أو أمنية مباشرة، إلا أنه يُبقي الجرح مفتوحاً، ما لم تتوفر إرادة سياسية حقيقية لإعادة بناء الثقة. وتُعد الوساطة الإقليمية والدولية أحد الأدوات الحيوية لتجاوز الجمود وتحييد النزاع في إطار تفاهمات جديدة أكثر واقعية.

السيناريو الثالث

يفترض هذا السيناريو حالة التفاؤل في العلاقات العراقية–الكويتية بعد إلغاء اتفاقية خور عبد الله: شكّل إلغاء البرلمان العراقي لاتفاقية خور عبد الله البحرية في عام ٢٠٢٣ منعطفاً حرجاً في مسار العلاقات بين العراق والكويت، إلا أن قراءة تفاؤلية لهذا التطور تشير إلى إمكان تحوّله إلى فرصة لإعادة التفاوض وفق أسس جديدة أكثر توازناً وعدالة، تراعي مواقف العراق وتؤمّن في الوقت ذاته مصالح الكويت، ويفترض هذا السيناريو استعداد الطرفين لانتهاج الحوار البنّاء وتوسيع آفاق التعاون الثنائي، بما يتجاوز الأزمة الحدودية ويؤسس لمرحلة جديدة من التفاهم الاستراتيجي.

يُعد فتح قنوات الحوار المباشر بين بغداد والكويت، أو من خلال وسطاء إقليميين (كالسعودية وقطر) أو دوليين (مثل الأمم المتحدة)، الخطوة الأولى نحو إعادة بناء الثقة.[٧٣] ويُظهر التاريخ القريب أن الطرفين كانا قادرين على تجاوز أزمات أكبر بالحوار بعد عام ٢٠٠٣.[٧٤]

يتطلب الاتفاق البديل معالجة النقاط الخلافية التي دفعت العراق إلى إلغاء الاتفاق السابق، لاسيما فيما يتعلق بآليات تقاسم الملاحة في القناة والمخاوف من الإضرار بميناء الفاو الكبير.[٧٥] وفي المقابل، يجب أن يضمن الاتفاق الجديد مصالح البلدين وتكون مقبولة للطرفين كبداية.[٧٦]

وفي ذات السياق يجب تفعيل دور المجالس النيابية ومنظمات المجتمع المدني كونها أدوات فعالة لتخفيف الاحتقان الشعبي، خصوصاً في ظل تغذية الخطاب القومي والإعلامي خلال الأزمة[٧٧]. ومن شأن زيارات الوفود البرلمانية المتبادلة، والبيانات المشتركة، والمبادرات الإعلامية التشاركية أن تسهم في إعادة صياغة الوعي العام بما يخدم المصالح المشتركة.[٧٨]

من جاب آخر يمكن أن تمثل الملفات المشتركة مثل مكافحة التهريب عبر الحدود البحرية، وتأمين المنشآت الساحلية، ومشاريع الطاقة والربط الكهربائي، فرصًا لإعادة الزخم للعلاقات الثنائية، وتُعد هذه القضايا من الجوانب العملية التي تُتيح بناء الثقة من القاعدة نحو الأعلى.[٧٩]

وعلى وفق معطيات هذا السيناريو يمكن فرض عودة الثقة التدريجية بين الطرفين من خلال بناء مسارات تفاوض متوازية – قانونية، سياسية، ومجتمعية – يمكن للطرفين إعادة ترميم الثقة المفقودة، وتتطلب هذه العملية وقتاً وصبراً، لكنها تبني أساساً صلباً يمنع تكرار الأزمات ويُفضي إلى استقرار طويل الأمد في منطقة حساسة من الخليج العربي.[٨٠]

يُتوقع أن يتوّج الحوار باتفاق بديل، قد يتخذ شكل مذكرة تفاهم مؤقتة تمهد لاتفاقية شاملة لاحقاً. وقد تشمل المذكرة التزامات من قبل البلدين وآليات تحكيم مستقلة لحل أي نزاع قد يلوح بالأفق.[٨١]

وفي حالة الانسجام السياسي بين البلدين يمكن تفعيل مشاريع التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى استئناف المشاريع الاستراتيجية المشتركة، مما يعزز مكانة العراق كدول فاعلة ومؤثرة في الاقتصاد العالمي، وفي ذات الوقت يُسهم في تنويع الاقتصاد الكويتي[٨٢]. هذا التكامل الاقتصادي قد يكون الضمان الأقوى لاستدامة التفاهم.

السيناريو الأكثر ترجيحاً

في ضوء القراءة تحليلية والمعطيات السياسية والجيواستراتيجية يمكن ترجيح السيناريو المعتدل وذلك يعود إلى طبيعة النظامين السياسيين وقيودهما الداخلية، فكلا النظامين –العراقي والكويتي– يتمتعان بمرونة محدودة فيما يتعلق باتخاذ قرارات كبرى دون توافقات داخلية. في العراق، يتأثر القرار السياسي بمراكز قوى متشعبة، أبرزها البرلمان والتيارات القومية، ما يجعل اتخاذ قرارات تصالحية

سريعة أمراً صعباً. وفي الكويت، فإن السياسة الخارجية لا تتجه عادة نحو التصعيد الحاد، بل تُراهن على التهدئة و"الدبلوماسية الهادئة".[٨٣]

تُظهر الوقائع منذ ٢٠٠٣ أن الخلافات بين العراق والكويت تميل إلى الاحتواء لا المواجهة، على سبيل المثال، رغم حساسية ملف التعويضات، تم إغلاقه عبر قنوات تفاوضية بالتعاون مع الأمم المتحدة، دون الانزلاق إلى صدامات إعلامية أو دبلوماسية خطيرة، وقد أشار تقرير للأمم المتحدة إلى "نهج التهدئة والتسوية في العلاقات العراقية الكويتية في مرحلة ما بعد الغزو".[٨٤]

على الرغم من أن إلغاء الاتفاقية أحدث توتراً، فإن الطرفين يدركان أن مصالحهما متشابكة في مجالات الطاقة، والاستثمار، والموانئ، وخسارة هذه الفرص تمثل عبئاً استراتيجياً على الطرفين، لذا فإن خيار التجميد المؤقت (لا القطيعة أو التصعيد) يبقى الأقرب لنهج البراغماتية الاقتصادية.[٨٥] في ظل الانشغال الدولي بأزمات كبرى (الحرب في أوكرانيا، التوتر مع إيران، أزمة غزة)، لا يتوفر دعم دولي لدخول الكويت في مواجهة قضائية طويلة الأمد مع العراق أمام محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن، وبهذا تُستبعد احتمالات التدويل السريع، مما يدفع بالملف إلى حالة "الجمود المُدار".[٨٦]

ورغم التصعيد الخطابي الأولي من الطرفين، فإن المؤشرات تُظهر أن هذا التصعيد كان ذا طابع رمزي لا مؤسساتي، فلم يتم طرد السفراء، ولا قطعت العلاقات، ولا أُغلقت القنصليات، كذلك لم تندلع أية مواجهات بحرية أو ميدانية فعلية، وهذا يدعم نظرية "التصعيد المحدود" الذي يستخدم للضغط لا للمواجهة، كما أن البيئة الإقليمية، خاصة بعد تقارب السعودية مع إيران وتركيا مع مصر، لا تشجع على مزيد من النزاعات في منطقة الخليج العربي.[٨٧]

أما استبعاد السيناريو التفاؤلي هو رغم وجود مؤشرات إيجابية إلا أن غياب الأرضية السياسية الداخلية في العراق – في ظل ضغط نيابي وشعبي ضد الاتفاقية – يُصعّب العودة السريعة للتفاوض،[٨٨] كما أن الرأي العام الكويتي يُبدي حذراً مشروعاً من أي تراجع عن الاتفاقية، وبالتالي، فإن السيناريو التفاؤلي مرهون بتغيرات مستقبلية، مثل تغير الحكومات أو توازنات إقليمية جديدة.[٨٩] في ضوء ما تقدم، يتبين أن السيناريو الأقرب للتحقق في المدى القريب والمتوسط هو السيناريو المعتدل – الجمود مع احتواء الخلاف، فالمعطيات الداخلية والخارجية، إلى جانب المصالح المتشابكة للطرفين، تدفع باتجاه تجميد النزاع مع إبقاء قنوات التواصل مفتوحة عبر الوساطات أو الاتصالات الهادئة، ولا يعني ذلك أن الحل النهائي بات قريباً، لكنه يعني أن "إدارة الخلاف" ستكون السمة الأبرز، بانتظار لحظة إقليمية أو داخلية مواتية تدفع نحو التفاهم المستقبلي.

الخاتمة

تُظهر التجربة التاريخية للعلاقات العراقية–الكويتية أنها علاقات متأثرة بإرث طويل من التوترات الحدودية والتجاذبات السياسية، تعود جذورها إلى بدايات تأسيس الدولة الكويتية، وتفاقمت مع عمليات ترسيم الحدود التي أعقبت حرب الخليج الثانية. وقد شكّل شعور قطاعات واسعة من الشعب العراقي بالغبن، نتيجة ما اعتبروه تنازلات قسرية في الأراضي والسيادة البحرية لصالح الكويت، عنصرًا حاسمًا في تشكيل المزاج الشعبي والرسمي تجاه ملفات الحدود، وعلى رأسها قضية خور عبد الله.

فعلى الرغم من محاولات الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اعتماد سياسة حسن الجوار والتقارب مع الكويت، في إطار السعي للخروج من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الخطاب الرسمي والشعبي في العراق ظل يحمل انطباعًا عامًا بعدم تجاوب الجانب الكويتي مع هذه المساعي، بل واستمرار سياسة الهيمنة على الملفات الحدودية، ومنها ما يتعلق باتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله. وقد جاء قرار المحكمة الاتحادية العليا بإلغاء هذه الاتفاقية ليعبّر عن استجابة قانونية ودستورية لمطالب وطنية طالما عبّر عنها الرأي العام العراقي، لا سيّما في ظل ما يُنظر إليه من كون الاتفاقية تفرغ العراق من منفذه البحري الأساس.

مثّل قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق بإلغاء قانون التصديق على اتفاقية خور عبد الله محطة مفصلية في مسار العلاقات العراقية–الكويتية، لما يحمله من أبعاد سيادية وقانونية ودبلوماسية معقّدة. فقد أثار القرار سلسلة من ردود الأفعال المتباينة، تراوحت بين القلق الكويتي والخليجي من تداعياته على استقرار التفاهمات الحدودية، وبين الترحيب الداخلي العراقي الذي اعتبره خطوة لاستعادة السيادة الوطنية على أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية.

إلا أن هذا القرار أعاد فتح ملفات النزاع السياسي مع الكويت، مما ينذر بمزيد من عدم الاستقرار في العلاقات الثنائية ما لم تتم معالجة الجذور الحقيقية للأزمة، وفي مقدّمتها الشعور العراقي العميق بالغبن والحرمان من حقوقه السيادية. وعليه، فإن أي حلٍّ مستدام يجب أن يستند إلى رؤية استراتيجية شاملة، تقوم على أساس الاعتراف المتبادل بالمصالح الوطنية، وإعادة النظر في آليات ترسيم الحدود بما يضمن العدالة للطرفين، ويكرّس مبدأ السيادة المتوازنة، بعيدًا عن الضغوط الخارجية أو الاعتبارات المرحلية.

أهم الاستنتاجات

١. إن قرار المحكمة الاتحادية يعكس تنامي دور القضاء الدستوري في رسم ملامح السياسة الخارجية للدولة، بما يجعل للوظيفة القانونية تأثير الاستراتيجي.

٢. الاتفاقية كانت محط جدل سياسي وشعبي في العراق، وهو ما جعلها عرضة للطعن القضائي في مرحلة تغيرت فيها موازين القوى داخليًا.

٣. رد الفعل الكويتي والخليجي يؤشر إلى أن إلغاء الاتفاقية لم يُنظر إليه كخلاف ثنائي فقط، بل كمساس بمنظومة التفاهمات الإقليمية التي تأسست بعد عام ,٢٠٠٣

٤. استمرار الأزمة من دون مسار تفاوضي واضح قد يؤدي إلى مزيد من التوتر، ويعقّد الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي.

مقترحات لحلول الأزمة

١. فتح قناة تفاوض مباشر بين العراق والكويت، برعاية إقليمية وأممية، لإعادة صياغة اتفاق جديد يحترم السيادة العراقية ويأخذ بعين الاعتبار المخاوف الكويتية.

٢. إشراك المؤسسات التشريعية والرقابية في أي اتفاق مستقبلي، بما يعزز شرعية الاتفاق ويمنع الطعن به مستقبلًا أمام القضاء الدستوري.

٣. تفعيل الدبلوماسية البرلمانية والشعبية بين البلدين، وتجنب التصعيد الإعلامي الذي يعمّق الخلافات ويضعف فرص التفاهم.

٤. اعتماد مبدأ المصلحة المشتركة في إدارة الموارد والممرات البحرية، لاسيما ما يتعلق بالملاحة والصيد البحري والأمن الحدودي.

٥. تقديم ملف الاتفاقية إلى هيئة تحكيم دولية كخيار أخير في حال فشل التفاوض، مع الالتزام بقراراتها تجنبًا لمزيد من التدهور في العلاقات.

إن البحث في إلغاء اتفاقية خور عبد الله لا يتعلق فقط بممر مائي مشترك، بل هو مدخل لفهم ديناميات السيادة الوطنية، وتوازنات العلاقات الثنائية، وأهمية القانون الدستوري في توجيه السياسة الخارجية، في ظل واقع إقليمي معقد يتطلب حلولاً عقلانية تحفظ الحقوق وتدعم الاستقرار.

وفي ضوء ما تقدم، يقترح البحث جملة من الحلول الممكنة لتفكيك الأزمة الراهنة، من بينها:

١. إطلاق حوار مباشر وشفاف برعاية إقليمية أو دولية يضمن مناقشة الخلافات الحدودية بروح التفاهم والتسوية العادلة.

٢. تشكيل لجنة مشتركة دائمة من الخبراء القانونيين والحدوديين من كلا البلدين لمراجعة كافة الاتفاقيات السابقة وآثارها.

٣. تعزيز المسار البرلماني والدبلوماسي عبر تفعيل دور مجلس النواب ومجلس الأمة في تقريب وجهات النظر وتحقيق توافقات تحظى بقبول شعبي.

٤. تبني مبدأ التنمية المشتركة في المناطق الحدودية والممرات المائية كأداة لبناء الثقة وتعزيز المصالح المتبادلة.

إن استقرار العلاقات العراقية–الكويتية ليس مصلحة ثنائية فحسب، بل يشكل ركيزة للأمن الإقليمي في الخليج العربي، ويتطلب إرادة سياسية حقيقية لدى الطرفين لتجاوز الموروث التاريخي، والتأسيس لعهد جديد من الشراكة والتفاهم.

الهوامش

(١) الهادي مصطفى ابو لقمة، محمد علي الاعور، الجغرافية البحرية، الطبعة الثانية، دار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٩٩.ص ٧٧

(٢) للمزيد ينظر جريدة الزمان العراقية، الجذور التاريخية للحدود العراقية الكويتية، محمد مظفر الأدهمي، متاح على الرابط:

https://azzaman-iraq.com/content.php?id=105169&utm_source=chatgpt.com

(٣)عقيل يوسف شدهان، "الاحتلال العراقي للكويت في الصحافة العربية (١٩٩٠-١٩٩١)"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد ٣، ٢٠٢٣، ص. ٢١٧-٢١٨.

(٤) محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق إيران روسيا نموذجًا)"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤٩، لسنة٢٠٢١،ص١٦

(٥) محمد عبد الكريم الخالدي،"الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية – الأردنية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠، ص. ٤٥.

(٦) اتفاقية خور عبد الله اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية له، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية متاح على الرابط:

https://rawabetcenter.com/%D8%A8%D8%A7%D9%8

(٧) سوسن صبيح حمدان. "الملاحة في خور عبد الله واتفاقية الإدارة المشتركة العراقية – الكويتية". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٦، ٢٠١٧، ص. ١٠١

(٨) صفاء ابراهيم الموسوي، الحدود البحرية العراقية الكويتية في خور عبدالله، مركز الرواق للبحوث ٢٩/ديسمبر/٢٠٢٠، متاح على الرابط:

https://rewaqbaghdad.org/ar/version/1690311931?utm_source=chatgpt.com

(٩)عبد الله عبد الكريم، "اتفاقية خور عبد الله وحقوق العراق في الملاحة البحرية طبقًا لقرارات مجلس الأمن وانعكاساتها"، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، العدد السابع، المجلد الأول، ٢٠١٧، ص. ٣٥٦.

(١٠) أحمد تقي فضيل، "مدى أحقية العراق في إبطال اتفاقية خور عبد الله وفقا للقانون الدولي"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العراق، جامعة واسط مجلد ٢١، عدد ٢، ٢٠٢٥، ص. ٤٤٣-٤٦٩.

(١١) محمود خليل وسهاد حسن، خروج العراق من الفصل السابع، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الخاص الثالث، الجزء الأول، 2017، ص.442

(١٢) علي عبد الحسين جارالله، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، العدد ٧ ، المجلد١، ص ٣٩٧.

(١٣) المادة ٩ الفقرة ٣ ، اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، جريدة الوقائع العراقية

(١٤) جواد كاظم البكري، قاسم محمد عبيد، ازمة مبناء مبارك الكويتي وأثرها في العراق، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠١١، ص٤٤

(١٥) صحيفة القدس العربي، أزمة اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت، ٣/ اكتوبر/ ٢٠٢٣، مناح على الرابط:

https://www.alquds.co.uk/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-

(١٦) صوت الأمة العراقية، اتفاقية خور عبد الله اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية له، ١٣/يونيو/٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://iraqination.net/archives/5749

(١٧) خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره في السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير منشورة قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٢، ص ١١٣-١٢٠.

(١٨) جريدة القبس، وفد عراقي يصل ١٩ الجاري الكويت وبغداد: محادثات «فنية بحتة» حول أمن الحدود، ٥/نوفمبر/ ٢٠٠٥، متاح على الرابط:

https://www.alqabas.com/article/84303:

(١٩) وزير الخارجية أكد وجود توافق بين الكويت والعراق لإعادة فتح القنصلية الكويتية في البصرة، جريدة الأنباء الكويتية. ١٨/فبراير/ ٢٠١١، متاح على الرابط:

https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/official/173192/18-02-2011-

(٢٠) أعضاء بالسلطة التشريعية، خور عبد الله يعيد الصراع العراقي الكويتي إلى الواجهة، سياسيون عراقيون يتمسكون بالعمق السيادي في الخليج، صحيفة الوثيقة الألكترونية، ١١/مايو/٢٠٢٥ متاح على الرابط:

https://www.alwathika.com/article/?t=126410&utm_source=chatgpt.com

(٢١)عدنان حبيب الحميدي و نجم الدين عبد الله نجم الحجاج، مجلة الخليج العربي. مجلد. ٤٩، عدد٤ (كانون الأول ٢٠٢١)، ص١٩٤-١٩٥

(٢٢) جواد كاظم البكري، وقاسم محمد عبيد، أزمة ميناء مبارك الكويتي وأثرها في العراق، كراسة إستراتيجية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، ط١ ، ٢٠١١، ص٤٤.

(٢٣) سوسن صبيح حمدان، الحدود العراقية الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ٢٠١٣، عدد ٩٩ ، ص ١٨.

(٢٤) جميل طارش العلي، وحسن خليل حسن، وعدي إدريس محمود، دراسة التغيرات الطبوغرافية والمالحة لقناة خور عبد الله، مجلة أبحاث البصرة، كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة البصرة، العدد١٨، الجزء الرابع، ٢٠١١، ص٣٧.

(٢٥) هل تهدد اتفاقية "خور عبد الله" بتوتر العلاقات بين العراق والكويت مجدداً، ٢٠٢٠/٩/٢٣، متاح على الرابط: https://sarabic.ae/20200923/%D9%87%D9%84.

(٢٦) محمد بدري عيد ، ميناء "مبارك الكبير": تحد جديد للعلاقات الكويتية العراقية، شبكة الجزيرة، تقارير، ١٥/اغسطس/٢٠١١، ص٣-٤ .

(٢٧) سالمة أحمد عبد الكريم، التلوث النفطي وحماية البيئة البحرية، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مجلد ٤٥، مصر،١٩٨٩، ص ١١٧-١٢١.

(٢٨) مجلس النواب العراقي، ارشيف الدورات النيابية، محضر جلسة رقم (١٣) الأربعاء (٢٠١٦/٣/٢) م متاح على

الرابط: https://archive3.parliament.iq/ar/2016/03/02/%d8%ac%d

(٢٩) البرلمان العراقي يشكل لجنة لبحث اتفاقية "خور عبد الله"، صحيفة القدس العربي، ٢٣/فبراير/ ٢٠١٧، متاح على

الرابط: https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8

(٣٠) الكويت تستولي على أراض عراقية مع سبق الأصرار والترصد، موقع روابط الألكتروني، متاح على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/40284

(٣١) هشام صلاح محسن، الموانئ العراقية ودورها في عملية النقل البحري-ميناء ام قصر الواقع والآفاق المستقبلية دراسة حالة، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد٧٣ ،٢٠١٢، ص٣٥٤.

(٣٢) محمد بدري عيد، ميناء "مبارك الكبير": تحد جديد للعلاقات الكويتية العراقية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤/ اغسطس/٢٠١١، متاح على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011921162524937424.html#0

(٣٣) صدام عبد الحسين رميش، الخطر الموجب للإنقاذ والمساعدة البحرية، مجلة جامعة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، العدد السادس، ٢٠٢٢، ص٣.

(٣٤) جواد كاظم البكري، وقاسم محمد عبيد، أزمة ميناء مبارك الكويتي وأثرها في العراق، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠١١، ص٣٢

(٣٥) ترسيم الحدود العراقية ـالكويتية في ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي، مجلة التشريع والقضاء، متاح على الرابط:

http://www.Babnews.com/inp/category_view.asp?CID=11

(٣٦) فائز ذنون جاسم، نظرة على اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت، مجلة كلية التراث الجامعة، ٢٠١٥ ، العدد ١٧ ، ص٢٢٣

(٣٧) ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام١٩٩٠م (دراسة في الجيوبولتيك)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العربية للعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء ،٢٠٢٢، ص١٢١.

(٣٨) اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المؤتمر الثالث، جمايكا، مونتيغو، ١٩٨٢، ص٧١

(٣٩) نواب في «الإطار الشيعي» يتمسكون بإبطال اتفاقية «خور عبد الله» طالبوا بإيداع نسخة من قرار المحكمة العليا العراقية لدى الأمم المتحدة، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٣/ سبتمبر/ ٢٠٢٣، متاح على الرابط:

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7

للمزيد ينظر: الشفق نيوز، ١٠٠ برلمانيون عراقيون يوقعون على إلغاء اتفاقية مع الكويت.. وثائق، ١٩/ ٩ /٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://shafaq.com/ar/%D8%B3%DB

(٤٠) ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ١٩٩٠م (دراسة في الجيوبولتيك)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاربية للعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٢، ص١٥.

(٤١) كاظم فنجان الحمامي، موقع سابا الألكتروني : http://us-mgs-mal.yahoo.com/neo/launch?rand=amr7nst991f6

(٤٢) اتفاقية خور عبد الله اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية له، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط :

https://rawabetcenter.com/%D8%A8%D8%A7%D9%8

(٤٣) فرهاد علاء الدين، اتفاقية خور عبد الله: بين الالتزام الدولي والسيادة الوطنية، وكالة الأنباء العراقية،١٢/٥/٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://www.ina.iq/234048

(٤٤) المادة (١٦) الفقرة (٢)، من نص قانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣، جريدة الوقائع العراقية في عددها (٢٤٩٩) الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٥ قانون تصديق اتفاقية بين جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت بشأن تنظيم المالحة البحرية في خور عبد الله.

(٤٥) أحمد تقي فضيل، مدى أحقية العراق في إبطال اتفاقية خورعبد الله وفقا للقانون الدولي، كلية القانون جامعة واسط، مجلة واسط للعلوم الإنسانية / المجلد ٢١ / العدد ٢ /٢٠٢٢، ص٤٥٢.

(٤٦) المصدر نفسه ص ٤٥٠.

(٤٧) الكويت: حكم القضاء العراقي بشأن خور عبد الله به مغالطات تاريخية، موقع قناة الجزيرة الألكتروني، ٢١/ ٩/ ٢٠٢٣، متاح على الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/2023/9/21/

(٤٨) نور أبو عيشة، وكالة الأناضول، الكويت تبحث مع لندن قرار بغداد بشأن الملاحة بـ"خور عبد الله"، ٢٧/ ٩/ ٢٠٢٣، متاح على الرابط:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF

(٤٩) الكويت تطالب العراق بموقف رسمي تجاه إلغاء اتفاقية خور عبدالله، ٢٠ أكتوبر،٢٠٢٣، صحيفة العرب. الألكترونية، متاح على الرابط:-https://www-alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/

(٥٠) البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ١٥٧، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ٢٠٢٣/٩/٧، متاح على الرابط:

https://gcc-sg.org/ar/MediaCenter/News/Pages/news2023-9-7-12.aspx

(٥١)"الوزاري الخليجي" عن إلغاء العراق اتفاقية خور عبد الله: مخالفة للمواثيق،. العربي ٢١، ١٨/ سبتمبر/ ٢٠٢٣، متاح على الرابط:

https://arabi21.com/storyamp/1538081/%D8

(٥٢) بيان على هامش الدورة ٧٨ للجمعية العامة للامم المتحدة، اجتماع وزراء الخارجية دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٢٣/٩/١٧، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، متاح على الرابط: https://964media.com/217314/

للمزيد ينظر صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٢٣/٩/١٨، متاح على الرابط:

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%

(٥٣) صحيفة الراي الكويتية، ٢٧ أيلول ٢٠٢٣، ص. ٤

(٥٤) مركز البيان للدراسات، "اتفاقية خور عبد الله: الأبعاد القانونية والسياسية"، ٢٠٢٣، ص. ٦.

(٥٥) أحمد الجبوري، "العلاقات الاقتصادية العراقية الكويتية: الواقع والمستقبل"، مجلة دراسات الخليج، العدد ٣٩، ٢٠٢٢، ص. ٨٨.

(٥٦) فهد العتيبي، "أثر الخلافات البينية على فعالية العمل العربي المشترك"، مجلة السياسة العربية، العدد ٢١، ٢٠٢١، ص. ١٠٤.

(57)United Nations Security Council Resolution 833 (1993)، para. 2.

(58)Al-Mudaffar، Zainab. "The Iraq-Kuwait Maritime Border Dispute and International Law"، International Law Review، Vol. 15، 2021، pp. 212-214.

(٥٩)علي عبد الله، "الخطاب القومي في الأزمات الحدودية: دراسة حالة العراق والكويت"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٤، ٢٠٢٣، ص. ٧٣.

(٦٠) تقرير البنك الدولي، "مناخ الاستثمار في العراق"، ٢٠٢٢، ص. ٤٧.

(٦١) الجريدة الكويتية، "شركات كويتية تؤجل مشاريع في البصرة"، ١ تشرين الثاني ٢٠٢٣، ص. ٥.

(٦٢) يوسف السعدي، "الأمن البحري في الخليج: التحديات والسيناريوهات"، مجلة الأمن الوطني، العدد ١٢، ٢٠٢٢، ص. ٣٦.

(٦٣) مركز ستراتفور للدراسات، "الخليج بعد الاتفاق النووي: التحالفات والاستقطاب"، تقرير ٢٠٢٢، ص. ٥٩.

(٦٤) تقارير وزارة الدفاع البريطانية، ""UK-Kuwait Maritime Cooperation"،2023 .

(٦٥) وزارة الخارجية الكويتية، بيان رسمي، ٢٧ أيلول ٢٠٢٣. للمزيد ينظر المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، "مآلات إلغاء اتفاقية خور عبد الله"، تقرير تشرين الأول ٢٠٢٣، ص٨.

(٦٦)علي الجبوري، "دبلوماسية التوتر المنضبط في الخليج"، مجلة السياسة العربية، العدد ٢٠، ٢٠٢٢، ص٥٥.

(٦٧) وكالة رويترز، "تعليق مشروع الربط السككي بين العراق والكويت إلى إشعار آخر"، ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٣.

(٦٨) حيدر خليل، "الدبلوماسية غير المعلنة في الخليج"، مجلة الشرق الأوسط للدراسات الدولية، العدد ١٠، ٢٠٢١، ص. ٩٨. للمزيد ينظر مقابلة مع مصدر دبلوماسي كويتي، صحيفة الأنباء، ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣.

(٦٩) محمد الفلاحي، "إشكالية التنسيق الثنائي في العلاقات العربية–العربية"، مجلة الدراسات السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٦، ٢٠٢٣، ص. ١٢٣.

(٧٠) البنك الدولي، "فرص التعاون الاقتصادي في الخليج بعد الجائحة"، تقرير ٢٠٢٢، ص. ٦٤.

(٧١) فواز العتيبي، "الاستثمار في بيئة سياسية هشّة: الكويت والعراق نموذجاً"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ٣٤، ٢٠٢٣، ص. ٤٨.

(٧٢) نبيل شفيق، "الدبلوماسية المؤجلة في العلاقات الإقليمية"، مجلة الفكر السياسي، العدد ١٩، ٢٠٢٠، ص. ٧٧. للمزيد ينظر تقرير مركز الدراسات الخليجية، "الحدود بين الكويت والعراق: بين القانون والسياسة"، ٢٠٢٣، ص. ٢٣.

(٧٣) عارف كنعان، السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣، المركز العربي، ٢٠٢١، ص. ٢١٤.

(٧٤) تقرير مركز الأهرام للدراسات السياسية، "العراق والكويت: حدود الأزمة ومداخل الحل"، ٢٠٢٣، ص٥–٦.

(٧٥) سامي الصافي،"إشكالية الملاحة في خور عبد الله"، مجلة القانون والسياسة، جامعة كركوك، العدد ٤٥، ٢٠٢٣، ص. ٨٨–٩٠.

(٧٦) جريدة القبس الكويتية، "الكويت تدعو إلى حل تفاوضي يحفظ المصالح المشتركة"، ٢٠٢٣/١٠/١٢.

(٧٧) فاطمة حسين، "الدبلوماسية البرلمانية في الأزمات الإقليمية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٦١، ٢٠٢٢، ص. ٦٧–٧٠.

(٧٨) صحيفة الصباح، "دعوات برلمانية لاحتواء التوتر مع الكويت"، ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٣.

(٧٩) تقرير البنك الدولي، آفاق التعاون الخليجي–العراقي في قطاع الطاقة، ٢٠٢٢، ص. ١٨–٢١. الجبوري، محمد، "البحر كمجال للتعاون لا النزاع"، المنتدى العراقي للدراسات، ٢٠٢٣، ص. ٣٣.

(٨٠) مروان الحسن، "الثقة كأداة في إدارة العلاقات العربية–العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٥، ٢٠٢٣، ص ٥٤.

(٨١) تقرير الأمم المتحدة حول النزاعات البحرية، ٢٠٢١، ص. ٣٩–٤٠. صحيفة الزمان، "بوادر لصياغة تفاهم جديد بين العراق والكويت"، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣.

(٨٢) باسم الخزعلي، "مبادرة الربط السككي الخليجي–العراقي"، مركز البيان للدراسات، ٢٠٢٣، ص. ١١–١٣. للمزيد ينظر: وكالة بلومبيرغ، "العراق يسعى لتسريع الربط مع الكويت بعد تهدئة الخلاف"، ١ كانون الأول ٢٠٢٣.

(٨٣)عبد الله الشايجي، السياسة الكويتية في الأزمات، ٢٠١٩، ص. ٧١–٧٢.

(٨٤) (UNAMI، Report on Iraq–Kuwait Relations، 2022، p. 9).

(٨٥) مركز البيان للدراسات، "العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت: تحديات وفرص"، ٢٠٢٣، ص١–١٦.

(86)Carnegie Middle East Center، "Iraq–Kuwait Tensions and Regional Calculations"، 2023، p. 4–5

(٨٧) سعاد أنور، "التحولات الجيوسياسية في الخليج: ما بعد الاتفاق السعودي–الإيراني"، مجلة دراسات الخليج، العدد ٣٨، ٢٠٢٣، ص. ٩١.

(٨٨) صحيفة الشرق الأوسط، "البرلمان العراقي تحت ضغط الشارع في ملف خور عبد الله"، ٢٠٢٣/٩/١٣.

(٨٩) وكالة كونا، "الكويت: لا تفاوض قبل احترام الشرعية الدولية"، ١٥ أيلول ٢٠٢٣.

قائمة المصادر

القوانين والاتفاقيات الدولية

١. اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، المؤتمر الثالث، جمايكا، مونتيغو، ١٩٨٢

٢. اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، جريدة الوقائع العراقية

٣. قانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣، جريدة الوقائع العراقية في عددها (٢٤٩٩) الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٥

الكتب

١. الهادي مصطفى ابو لقمة، محمد علي الاعور، الجغرافية البحرية، الطبعة الثانية، دار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٩٩.

الدوريات

١. أحمد الجبوري، "العلاقات الاقتصادية العراقية الكويتية: الواقع والمستقبل"، مجلة دراسات الخليج، العدد ٣٩، ٢٠٢٢.

٢. أحمد تقي فضيل، "مدى أحقية العراق في إبطال اتفاقية خور عبد الله وفقا للقانون الدولي"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العراق، جامعة واسط مجلد ٢١، عدد ٢، ٢٠٢٥.

٣. باسم الخزعلي، "مبادرة الربط السككي الخليجي–العراقي"، مركز البيان للدراسات، ٢٠٢٣.

٤. جميل طارش العلي، وحسن خليل حسن، وعدي إدريس محمود، دراسة التغيرات الطبوغرافية والمالحة لقناة خور عبد الله، مجلة أبحاث البصرة، كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة البصرة، العدد١٨، الجزء الرابع، ٢٠١١.

٥. جواد كاظم البكري، وقاسم محمد عبيد، أزمة ميناء مبارك الكويتي وأثرها على العراق، كراسة إستراتيجية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠١١.

٦. حيدر خليل، "الدبلوماسية غير المعلنة في الخليج"، مجلة الشرق الأوسط للدراسات الدولية، العدد ١٠.

٧. سامي الصافي، "إشكالية الملاحة في خور عبد الله"، مجلة القانون والسياسة، جامعة كركوك، العدد ٤٥، ٢٠٢٣.

٨. سالمة أحمد عبد الكريم، التلوث النفطي وحماية البيئة البحرية، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مجلد ٤٥، مصر، ١٩٨٩.

٩. سوسن صبيح حمدان، "الملاحة في خور عبد الله واتفاقية الإدارة المشتركة العراقية – الكويتية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٦، ٢٠١٧.

١٠. سوسن صبيح حمدان، الحدود العراقية الكويتية واشكالية ميناء مبارك، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ٢٠١٣، عدد ٩٩.

١١. صدام عبد الحسين رميش، الخطر الموجب للإنقاذ والمساعدة البحرية، مجلة جامعة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، العدد السادس، ٢٠٢٢.

١٢. عبد الله عبد الكريم، "اتفاقية خور عبد الله وحقوق العراق في الملاحة البحرية طبقًا لقرارات مجلس الأمن وانعكاساتها"، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، العدد السابع، المجلد الأول، ٢٠١٧.

١٣. عدنان حبيب الحميدي و نجم الدين عبد الله نجم الحجاج، مجلة الخليج العربي. مجلد ٤٩، عدد ٤ (كانون الأول ٢٠٢١).

١٤. يوسف شدهان، "الاحتلال العراقي للكويت في الصحافة العربية (١٩٩٠-١٩٩١)"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد ٣، ٢٠٢٣.

١٥. علي الجبوري، "دبلوماسية التوتر المنضبط في الخليج"، مجلة السياسة العربية، العدد ٢٠، ٢٠٢٢.

١٦. عبد الحسين جارالله، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، العدد ٧، المجلد ١.

١٧. علي عبد الله، "الخطاب القومي في الأزمات الحدودية: دراسة حالة العراق والكويت"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٤، ٢٠٢٣.

١٨. فاطمة حسين، "الدبلوماسية البرلمانية في الأزمات الإقليمية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٦١، ٢٠٢٢.

١٩. فائز ذنون جاسم، نظرة على اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت، مجلة كلية التراث الجامعة، ٢٠١٥، العدد ١٧.

٢٠. فهد العتيبي، "أثر الخلافات البينية على فعالية العمل العربي المشترك"، مجلة السياسة العربية، العدد ٢١، ٢٠٢١.

٢١. فواز العتيبي، "الاستثمار في بيئة سياسية هشة: الكويت والعراق نموذجاً"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ٣٤، ٢٠٢٣.

٢٢. محمد الجبوري، "البحر كمجال للتعاون لا النزاع"، المنتدى العراقي للدراسات، ٢٠٢٣.

٢٣. محمد بدري عيد، ميناء "مبارك الكبير": تحد جديد للعلاقات الكويتية العراقية، شبكة الجزيرة، تقارير، ١٥/أغسطس/٢٠١١.

٢٤محمد الفلاحي، "إشكالية التنسيق الثنائي في العلاقات العربية–العربية"، مجلة الدراسات السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٦، ٢٠٢٣.

٢٥. محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق إيران روسيا نموذجًا)، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤٩، لسنة ٢٠٢١.

٢٦. محمود خليل وسهاد حسن، خروج العراق من الفصل السابع، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الخاص الثالث، الجزء الأول.

٢٧. مروان الحسن، "الثقة كأداة في إدارة العلاقات العربية–العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٥، ٢٠٢٣.

٢٨. نبيل شفيق، "الدبلوماسية المؤجلة في العلاقات الإقليمية"، مجلة الفكر السياسي، العدد ١٩، ٢٠٢٠.
٢٩. يوسف السعدي، "الأمن البحري في الخليج: التحديات والسيناريوهات"، مجلة الأمن الوطني، العدد ١٢، ٢٠٢٢.

رسائل الماجستير

١. خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره في السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير منشورة قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٢.
٢. محمد عبد الكريم الخالدي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية – الأردنية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠.
٣. ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ١٩٩٠م (دراسة في الجيوبولتيك)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العربية للعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢.

المصادر الإنكليزية

1-Al-Mudaffar، Zainab. "The Iraq-Kuwait Maritime Border Dispute and International Law"، International Law Review، Vol. 15، 2021.
2-Carnegie Middle East Center، "Iraq-Kuwait Tensions and Regional Calculations"، 2023.
3-UNAMI، Report on Iraq-Kuwait Relations، 2022.
4-United Nations Security Council Resolution 833 (1993)، para. 2.

الصحف

١. الجريدة الكويتية، "شركات كويتية تؤجل مشاريع في البصرة"، ١ تشرين الثاني ٢٠٢٣.
٢. جريدة القبس الكويتية، "الكويت تدعو إلى حل تفاوضي يحفظ المصالح المشتركة"، ٢٠٢٣/١٠/١٢.
٣. صحيفة الأنباء، مقابلة مع مصدر دبلوماسي كويتي، ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣.
٤. صحيفة الراي الكويتية، ٢٧ أيلول ٢٠٢٣.
٥صحيفة الزمان، "بوادر لصياغة تفاهم جديد بين العراق والكويت"، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣.
٦. صحيفة الشرق الأوسط، "البرلمان العراقي تحت ضغط الشارع في ملف خور عبد الله"، ٢٠٢٣/٩/١٣.
٧. صحيفة الصباح، "دعوات برلمانية لاحتواء التوتر مع الكويت"، ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٣.
٨. وزارة الخارجية الكويتية، بيان رسمي، ٢٧ أيلول ٢٠٢٣.
٩. وكالة بلومبيرغ، "العراق يسعى لتسريع الربط مع الكويت بعد تهدئة الخلاف"، ١ كانون الأول ٢٠٢٣.
١٠. وكالة كونا، "الكويت: لا تفاوض قبل احترام الشرعية الدولية"، ١٥ أيلول ٢٠٢٣.

التقارير

١. تقارير، وزارة الدفاع البريطانية، "Kuwait Maritime Cooperation"-UK، ٢٠٢٣.

٢. تقرير، الأمم المتحدة حول النزاعات البحرية، ٢٠٢١.

٣. تقرير، البنك الدولي، "فرص التعاون الاقتصادي في الخليج بعد الجائحة"، ٢٠٢٢.

٤. تقرير، البنك الدولي، "مناخ الاستثمار في العراق"، ٢٠٢٢.

٥. تقرير، البنك الدولي، آفاق التعاون الخليجي–العراقي في قطاع الطاقة، ٢٠٢٢.

٦. تقرير، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، "مآلات إلغاء اتفاقية خور عبد الله"، تشرين الأول ٢٠٢٣.

٧. تقرير، مركز الأهرام للدراسات السياسية، "العراق والكويت: حدود الأزمة ومداخل الحل"، ٢٠٢٣.

٨. تقرير، مركز الدراسات الخليجية، "الحدود بين الكويت والعراق: بين القانون والسياسة"، ٢٠٢٣.

٩. تقرير، مركز ستراتفور للدراسات، "الخليج بعد الاتفاق النووي: التحالفات والاستقطاب"، ٢٠٢٢.

المواقع الألكترونية

١. اتفاقية خور عبد الله اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية له، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية متاح على الرابط:

https://rawabetcenter.com/%D8%A8%D8%A7%D9%8

٢. البرلمان العراقي يشكل لجنة لبحث اتفاقية "خور عبد الله"، صحيفة القدس العربي، ٢٣/فبراير/٢٠١٧، متاح على الرابط:

https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8

٣. البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ١٥٧، الأمانة العامة لمجلس التعاون، ٢٠٢٣/٩/٧، متاح على الرابط:

https://gcc-sg.org/ar/MediaCenter/News/Pages/news2023-9-7-12.aspx

٤. الشفق نيوز، ١٠٠ برلماني عراقي يوقعون على إلغاء اتفاقية مع الكويت .. وثائق، ٢٠٢٠/٩/١٩، متاح على الرابط:

https://shafaq.com/ar/%D8%B3%DB

٥. الكويت تستولي على أراضٍ عراقية مع سبق الإصرار والترصد، موقع روابط، متاح على الرابط:

https://rawabetcenter.com/archives/40284

٦. الكويت تطالب العراق بموقف رسمي تجاه إلغاء اتفاقية خور عبد الله، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣، صحيفة العرب الألكترونية، متاح على الرابط:

https://www-alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/

٧. الكويت: حكم القضاء العراقي بشأن خور عبد الله به مغالطات تاريخية، موقع قناة الجزيرة الألكتروني، ٢٠٢٣/٩/٢١، متاح على الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/2023/9/21/

٨. بيان على هامش الدورة ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة، اجتماع وزراء خارجية دول الخليج، ٢٠٢٣/٩/١٧، نيويورك، متاح على الرابط:

https://964media.com/217314/

٩. ترسيم الحدود العراقية ـالكويتية في ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي، مجلة التشريع والقضاء، متاح على الرابط:

http://www.Babnews.com/inp/category_view.asp?CID=11

١٠. جريدة الزمان العراقية، الجذور التاريخية للحدود العراقية الكويتية، محمد مظفر الأدهمي، متاح على الرابط:

https://azzaman-iraq.com/content.php?id=105169

١١. جريدة القبس، وفد عراقي يصل ١٩ الجاري الكويت وبغداد: محادثات «فنية بحتة» حول أمن الحدود، ٥/نوفمبر/٢٠٠٥، متاح على الرابط:

https://www.alqabas.com/article/84303

١٢. صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٢٣/٩/١٨، متاح على الرابط:

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%

١٣. صحيفة القدس العربي، أزمة اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت، ٣/أكتوبر/٢٠٢٣، متاح على الرابط:

https://www.alquds.co.uk/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-

١٤. صفاء إبراهيم الموسوي، الحدود البحرية العراقية الكويتية في خور عبدالله، مركز الرواق للبحوث، ٢٩/ديسمبر/٢٠٢٠، متاح على الرابط:

https://rewaqbaghdad.org/ar/version/1690311931

١٥. صوت الأمة العراقية، اتفاقية خور عبد الله اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية، ١٣/يونيو/٢٠٢٤، متاح على الرابط:

https://iraqination.net/archives/5749

١٦. فرهاد علاء الدين، اتفاقية خور عبد الله: بين الالتزام الدولي والسيادة الوطنية، وكالة الأنباء العراقية، ٢٠٢٥/٥/١٢، متاح على الرابط:

https://www.ina.iq/234048

١٧. كاظم فنجان الحمامي، موقع سابا الألكتروني:

http://us-mgs-mal.yahoo.com/neo/launch?rand=amr7nst991f6

١٨. مجلس النواب العراقي، أرشيف الدورات النيابية، محضر جلسة رقم (١٣) الأربعاء (٢٠١٦/٣/٢)، متاح على الرابط:

https://archive3.parliament.iq/ar/2016/03/02/%d8%ac%d

١٩. نور أبو عيشة، وكالة الأناضول، الكويت تبحث مع لندن قرار بغداد بشأن الملاحة بـ"خور عبد الله"، ٢٠٢٣/٩/٢٧، متاح على الرابط:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF

٢٠. هل تهدد اتفاقية "خور عبد الله" بتوتر العلاقات بين العراق والكويت مجددًا؟ ٢٠٢٠/٩/٢٣، متاح على الرابط:

https://sarabic.ae/20200923/%D9%87%D9%84.

References

International Laws and Conventions

1-United Nations Convention on the Law of the Sea, Third Conference,
2-Montego Bay, Jamaica, 1982.
Agreement on the Regulation of Navigation in Khor Abdullah, Iraqi Official Gazette.
3-Law No. 24 of 2013, Iraqi Official Gazette, Issue (2499), dated 25/11/2013.

Books

1-Al-Hadi Mustafa Abu Luqma, Mohammed Ali Al-Aawar, Marine Geography, 2nd Edition, Al-Jamahiriya Publishing House, Libya, 1999.

Journals

1-Ahmed Al-Jubouri, "Iraqi-Kuwaiti Economic Relations: Reality and Future", Gulf Studies Journal, No. 39, 2022.
2-Ahmed Taqi Fadhel, "The Extent of Iraq's Right to Annul the Khor Abdullah Agreement under International Law", Wasit Journal of Human Sciences, University of Wasit, Vol. 21, No. 2, 2025.
3-Bassem Al-Khazali, "The Gulf-Iraq Railway Connection Initiative", Bayaan Center for Studies, 2023.
4-Jamil Tarish Al-Ali, Hassan Khalil Hassan, and Uday Idris Mahmoud, "Study of Topographic and Salinity Changes in Khor Abdullah Channel", Basra Research Journal, College of Education for Pure Sciences, University of Basra, No. 18, Part 4, 2011.
5-Jawad Kazem Al-Bakri and Qassem Mohammed Obeid, The Crisis of Kuwait's Mubarak Port and Its Impact on Iraq, Strategic Booklet, Hammurabi Center for Strategic Studies, 1st Ed., 2011.
6-Haider Khalil, "Unannounced Diplomacy in the Gulf", Middle East Journal of International Studies, No. 10.
7-Sami Al-Safi, "The Navigation Problem in Khor Abdullah", Journal of Law and Politics, University of Kirkuk, No. 45, 2023.
8-Salma Ahmed Abdul Karim, Oil Pollution and Protection of the Marine Environment, Egyptian Journal of International Law, Egyptian Society of International Law, Vol. 45, Egypt, 1989.
9-Sawsan Subaih Hamdan, "Navigation in Khor Abdullah and the Iraqi-Kuwaiti Joint Administration Agreement", Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, No. 36, 2017.
10-Sawsan Subaih Hamdan, Iraqi-Kuwaiti Borders and the Mubarak Port Issue, Iraqi Geographical Society Journal, 2013, No. 99.

11-Saddam Abdul Hussein Rmaish, The Peril Necessitating Marine Rescue and Assistance, University of Maysan Journal of Comparative Legal Studies, No. 6, 2022.

12-Abdullah Abdul Karim, "The Khor Abdullah Agreement and Iraq's Maritime Navigation Rights under Security Council Resolutions", Maysan Journal of Comparative Legal Studies, Vol. 1, No. 7, 2017.

13-Adnan Habib Al-Humaidi and Najmuddin Abdullah Najm Al-Hajaj, Arabian Gulf Journal, Vol. 49, No. 4 (Dec. 2021).

14-Aqeel Yousif Shadhan, "The Iraqi Occupation of Kuwait in the Arab Press (1990–1991)", Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, Vol. 26, No. 3, 2023.

15-Ali Al-Jubouri, "Diplomacy of Controlled Tension in the Gulf", Arab Politics Journal, No. 20, 2022.

16-Ali Abdul Hussein Jarallah, Maysan Journal of Comparative Legal Studies, Vol. 1, No. 7.

17-Ali Abdullah, "Nationalist Rhetoric in Border Crises: The Iraq-Kuwait Case", Political Science Journal, University of Baghdad, No. 64, 2023.

18-Fatima Hussein, "Parliamentary Diplomacy in Regional Crises", Arab Journal of Political Science, No. 61, 2022.

19-Faez Dhnoun Jasim, An Overview of the Khor Abdullah Agreement between Iraq and Kuwait, Journal of Al-Turath University College, No. 17, 2015.

20-Fahad Al-Otaibi, "The Impact of Internal Disputes on the Effectiveness of Joint Arab Action", Arab Politics Journal, No. 21, 2021.

21-Fawaz Al-Otaibi, "Investment in a Fragile Political Environment: Kuwait and Iraq as a Model", Gulf Economic Journal, No. 34, 2023.

22-Mohammed Al-Jubouri, "The Sea as a Field for Cooperation, Not Conflict", Iraqi Forum for Studies, 2023.

23-Mohammed Badri Eid, Mubarak Al-Kabeer Port: A New Challenge to Iraq-Kuwait Relations, Al Jazeera Network, Reports, August 15, 2011.

24-Mohammed Al-Falahi, "The Problem of Bilateral Coordination in Arab-Arab Relations", Journal of Political Studies, Al-Nahrain University, No. 66, 2023.

25-Mohammed Noor Al-Basrati, International Sanctions Strategy and Its Impact on State Policies (Iraq, Iran, Russia as Models), International Politics Journal, No. 249, 2021.

26-Mahmoud Khalil and Suhad Hassan, Iraq's Exit from Chapter VII, Journal of Legal Sciences, College of Law, University of Baghdad, Special Issue 3, Part 1.

27-Marwan Al-Hassan, "Trust as a Tool in Managing Arab-Arab Relations", International Politics Journal, No. 225, 2023.

28-Nabeel Shafiq, "Delayed Diplomacy in Regional Relations", Journal of Political Thought, No. 19, 2020.

29-Yousif Al-Saadi, "Maritime Security in the Gulf: Challenges and Scenarios", National Security Journal, No. 12, 2022.

Master's Theses

1-Khaled Abdul Rahman Al-Asimi, Demarcation of the Kuwait-Iraq Border and Its Impact on Kuwaiti Foreign Policy, Published Master's Thesis, Department of Political Science, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, 2012.

2-Mohammed Abdul Karim Al-Khalidi, The American Occupation of Iraq and Its Impact on Iraqi-Jordanian Relations (2003–2010), Master's Thesis, Middle East University, 2010.

3-Yasser Raheem Kazem Hussein Al-Kaabi, Iraqi-Kuwaiti Relations after 1990: A Geopolitical Study, Published Master's Thesis, Faculty of Humanities, Department of Applied Geography, University of Karbala, 2022.

English Sources

1-Al-Mudaffar, Zainab. "The Iraq-Kuwait Maritime Border Dispute and International Law", International Law Review, Vol. 15, 2021.

2-Carnegie Middle East Center, "Iraq-Kuwait Tensions and Regional Calculations", 2023.

3-UNAMI, Report on Iraq-Kuwait Relations, 2022.

4-United Nations Security Council Resolution 833 (1993), para. 2.

Newspapers

1-Al-Jarida (Kuwait), "Kuwaiti Companies Postpone Projects in Basra", Nov. 1, 2023.

2-Al-Qabas (Kuwait), "Kuwait Calls for a Negotiated Solution That Preserves Mutual Interests", Oct. 12, 2023.

3-Al-Anbaa, Interview with a Kuwaiti Diplomatic Source, Nov. 5, 2023.

Al-Rai (Kuwait), Sept. 27, 2023.

4-Al-Zaman, "Indications of a New Understanding Between Iraq and Kuwait", Nov. 22, 2023.

5-Asharq Al-Awsat, "Iraqi Parliament Under Public Pressure Over Khor Abdullah", Sept. 13, 2023.

6-Al-Sabah, "Parliamentary Calls to Contain Tension with Kuwait", Oct. 10, 2023.

7-Kuwaiti Ministry of Foreign Affairs, Official Statement, Sept. 27, 2023.

Bloomberg Agency, "Iraq Seeks to Expedite Connection with Kuwait After Calming the Dispute", Dec. 1, 2023.

8-KUNA, "Kuwait: No Negotiation Before Respecting International Legitimacy", Sept. 15, 2023.

Reports

1-UK Ministry of Defence, "UK-Kuwait Maritime Cooperation", 2023.

2-United Nations Report on Maritime Conflicts, 2021.

3-World Bank Report, "Economic Cooperation Opportunities in the Gulf Post-Pandemic", 2022.

4-World Bank Report, "Investment Climate in Iraq", 2022.

5-World Bank Report, "Prospects for Gulf-Iraq Energy Cooperation", 2022.

6-Iraqi Center for Strategic Studies, "Consequences of the Annulment of the Khor Abdullah Agreement", Oct. 2023.

7-Al-Ahram Center for Political Studies, "Iraq and Kuwait: Crisis Boundaries and Avenues for Resolution", 2023.

8-Gulf Studies Center, "Kuwait-Iraq Borders: Between Law and Politics", 2023.

9-Stratfor Center for Studies, "The Gulf After the Nuclear Agreement: Alliances and Polarization", 2022.

Websites

1-The Khor Abdullah Agreement: A Blatant Kuwaiti Violation of Iraqi Sovereignty, Al-Rawabet Center for Research and Strategic Studies. Available at:
https://rawabetcenter.com/%D8%A8%D8%A7%D9%8

2-The Iraqi Parliament Forms a Committee to Examine the "Khor Abdullah" Agreement, Al-Quds Al-Arabi newspaper, February 23, 2017. Available at:
https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8

3-Statement Issued by the Ministerial Council of the Gulf Cooperation Council at Its 157th Session, General Secretariat of the GCC, 7/9/2023. Available at:
https://gcc-sg.org/ar/MediaCenter/News/Pages/news2023-9-7-12.aspx

4-Shafaq News, "100 Iraqi MPs Sign to Cancel Agreement with Kuwait – Documents", 19/9/2020. Available at: https://shafaq.com/ar/%D8%B3%DB

5-Kuwait Seizes Iraqi Land with Premeditation, Al-Rawabet Center website. Available at: https://rawabetcenter.com/archives/40284

6-Kuwait Demands an Official Iraqi Position on the Cancellation of the Khor Abdullah Agreement, Al-Arab Electronic Newspaper, October 20, 2023. Available at: https://www-alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/

7-Kuwait: Iraqi Judicial Ruling on Khor Abdullah Contains Historical Misrepresentations, Al Jazeera website, 21/9/2023. Available at:

https://www.aljazeera.net/news/2023/9/21/
8-Statement on the Sidelines of the 78th UN General Assembly Session – GCC Foreign Ministers Meeting, September 17, 2023, New York. Available at: https://964media.com/217314/
9-Demarcation of Iraq–Kuwait Borders in Light of UN Security Council Resolutions, Al-Tashri' wal-Qada' Magazine. Available at: http://www.Babnews.com/inp/category_view.asp?CID=11
10-Al-Zaman Newspaper (Iraq), The Historical Roots of the Iraq–Kuwait Border, by Mohammed Muthaffar Al-Adhami. Available at: https://azzaman-iraq.com/content.php?id=105169
11-Al-Qabas Newspaper, "Iraqi Delegation to Visit Kuwait on the 19th – Baghdad: Technical Talks on Border Security", 5/11/2005. Available at: https://www.alqabas.com/article/84303
12-Asharq Al-Awsat, September 18, 2023. Available at: https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%
13-Al-Quds Al-Arabi, "Crisis of the Khor Abdullah Agreement between Iraq and Kuwait", October 3, 2023. Available at: https://www.alquds.co.uk/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-
14-Safa Ibrahim Al-Mousawi, The Iraq–Kuwait Maritime Boundary in Khor Abdullah, Al-Riwaq Center for Research, 29/12/2020. Available at: https://rewaqbaghdad.org/ar/version/1690311931
15-Sawt Al-Ummah Al-Iraqiyyah, "The Khor Abdullah Agreement: A Blatant Kuwaiti Violation of Iraqi Sovereignty", 13/6/2024. Available at: https://iraqination.net/archives/5749
16-Farhad Alaa Al-Din, The Khor Abdullah Agreement: Between International Commitment and National Sovereignty, Iraqi News Agency, 12/5/2025. Available at: https://www.ina.iq/234048
17-Kazem Finjan Al-Hamami, Saba Electronic Site. Available at: http://us-mgs-mal.yahoo.com/neo/launch?rand=amr7nst991f6
18-Iraqi Parliament, Archive of Parliamentary Sessions, Session No. (13), Wednesday (2/3/2016). Available at: https://archive3.parliament.iq/ar/2016/03/02/%d8%ac%d
19-Noor Abu Aisha, Anadolu Agency, "Kuwait Discusses Baghdad's Decision on Navigation in 'Khor Abdullah' with London", 27/9/2023. Available at: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF
20-Does the "Khor Abdullah" Agreement Threaten a New Strain in Iraq-Kuwait Relations?, 23/9/2020. Available at: https://sarabic.ae/20200923/%D9%87%D9%84.